

الفصل الخامس

العدالة البيئية وثورتا ٢٥ يناير
و ٣٠ يونيو والعالم

أولا : مقدمة الفصل.

ثانيا: غياب العدالة سبب الثورات في مصر منذ عصر الفراعنة.

ثالثا: العدالة البيئية في مصر من يوليو ١٩٥٢م إلى ٢٥ يناير ٢٠١١م

- إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٣م.

رابعا: العدالة البيئية والعولمة.

خامسا: مؤسسات العدالة البيئية المعاصرة.

الفصل الخامس

العدالة البيئية وثورة المصريين والعالم

أولاً: مقدمة الفصل:

هذا الفصل الأخير في هذا الكتاب يسعى إلى رصد الواقع المعاصر للعدالة البيئية في مصر بوجه خاص، وفي العالم بوجه عام، وهذا يستدعي الرجوع بنظرة تاريخية لعلاقة العدالة البيئية بالثورات في مصر عبر تاريخها، حيث يعود بنا إلى العصر الفرعوني، حيث كان غياب العدالة سبباً أساسياً لقيام الثورات في مصر الفرعونية، وفي مصر المعاصرة وهذا يستدعي النظر في أسباب قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م، حيث كانت العدالة البيئية هي المحور الأساسي لهذه الثورة، وخطت ثورة يوليو خطوات ناجحة على الأرض، شعر بها الشعب المصري في مجال العدالة البيئية بكافة طوائفه وفئاته، وللأسف تراجعت مصر تدريجياً بعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣م عن هذه الإنجازات، ثم زاد التراجع والتدهور إلى أن وصل الحال بمصر لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، ثم ثورة ٣٠ يونيو ويكون السبب الرئيسي للثورتين هو غياب العدالة البيئية، ومن مصر انتقلت الصيحات والاحتجاجات إلى شتى أنحاء العالم بداية من «وول ستريت»، إلى لندن، إلى القدس، إلى برلين وغيرها من مدن العالم، منادية بالعدالة، ومن هنا فالعدالة البيئية مرتبطة بالنظام العالمي ومتغيراته، ومن هنا كانت علاقة العدالة البيئية بالعمولة وما يرتبط بها من نظم سياسية واقتصادية وتجارية، وهذا يرتبط بالمعوقات والتحديات المعاصرة التي تواجه تحقيق العدالة البيئية وكيفية مواجهة هذه المعوقات من خلال تجارب دولية معاصرة، وبداً قريباً أو متناقضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تقدم للعالم نموذجاً إدارياً وشعبياً لتفعيل المشاركة الشعبية في مجال العدالة البيئية داخل أمريكا، هي نفسها التي تقود الدول الصناعية لتفعيل الظلم البيئي في العلاقات الدولية على مستوى العالم، ثم يختتم المؤلف الفصل بعرض مؤسسات العدالة البيئية المعاصرة في أمريكا كنموذج لتفعيل العدالة يمكن الاستفادة منه.

ثانياً: غياب العدالة سبب الثورات في مصر منذ عصر الفرعونة:

كانت العدالة البيئية هي السبب الرئيسي لقيام الثورة في عصر الدولة الوسطى في مصر الفرعونية، كما تشير الوثائق التاريخية، حيث نادت هذه الثورة بتحقيق العدالة

البيئية بين المواطنين في مصر، ولذلك سادت القوانين العادلة بعد هذه الثورة في مصر الفرعونية، وأصبحت نفس هذه القوانين تطبق على الملك والشعب معا، وسادت المساواة بين الجميع، وبذلك يصف الباحثون هذا العصر بأنه عصر القوانين العادلة وسيادة القانون والعدل بين المصريين، واستمرت هذه الروح خلال عصر الدولة الحديثة^(١) ولذلك كانت هذه الثورة من أجل العدالة في مصر الفرعونية سببا في قيام أول دولة مركزية في العالم، جمعت سكان وادي النيل تحت سيادة موحدة، والغريب أن هذه الثورة قادها الشباب، واهتمت بالشباب لتكوين جيل جديد من الحكام الشباب في الصدارة، حيث لا فرق بين النبلاء وعمامة الشعب ولا تميز بين إنسان وآخر إلا بالكفاءة^(٢).

وتمر العصور الكثيرة منذ هذا التاريخ إلى أن نصل للعصر الحديث حين قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م وكان من أهدافها الرئيسية العدالة الاجتماعية، أو بمعنى أدق العدالة البيئية ومن الواضح والمؤكد أن ثورة ٢٣ يوليو عمل بشري لها مميزاتا وعيوبها، ويختلف حول ذلك الكثيرون، ولكن من الواضح اتفاق مجمل الآراء داخليا وخارجيا على نجاح ثورة يوليو في تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا ما أكدته أكبر المعارضين لثورة يوليو حيث أشاد الدكتور محمد مرسى في ٢٣ يوليو عام ٢٠١٣م بنجاح ثورة يوليو في تحقيق العدالة، وكذلك السيد عبد المنعم أبو الفتوح وغيرهم من أبرز المعارضين لثورة يوليو، هذا فضلا عن وجود مؤشرات مادية واضحة لتحقيق العدالة ستبدو قاطعة عند عرضها، وهنا ليس الموضوع تقييما شاملا لثورة يوليو ولكن قضية المؤلف هي العدالة البيئية وفي ضوءها يتم تقييم وتحليل الموقف، ولذلك سوف نتعرض سريعا لأهم الأبعاد والمؤشرات المرتبطة بالعدالة البيئية، وهذا يقتضى أن نحدد الفترة الزمنية لثورة يوليو والمتابع لقضية العدالة يسهل عليه القول بأن هذه الفترة انتهت تقريبا بوفاة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠م، حيث إن هذا الزعيم كان ينحاز بوضوح للعدالة ولحماية حقوق الفقراء والضعفاء، وهذا ما يفسر أيضا الانتكاسة الشديدة على الأرض في مجال العدالة البيئية في السنوات التالية لوفاة ناصر، ومن هنا غابت شمس العدالة تدريجيا عن مصر منذ ذلك التاريخ، إلى أن تفاقمت الأزمة وعادت الثورة من جديد مطالبة بالعدالة عام ٢٠١١م، وعندما أهمل النظام الجديد في مصر بعد ثورة يناير العدالة البيئية، وانشغل بغيرها من الأمور التي لا تهتم شعب

(١) (أحمد أمين - سوزان عباس، ٢٠٠١م، ص ٦٠ - ٦١).

(٢) (Bergman, 1972, p.12).

مصر، عاد المصريون مرة أخرى في أقل من ثلاث سنوات وأبهروا العالم بثورة أكبر وحشد بشرى لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية في ٣٠ يونيو ثم في ٢٦ يوليو ٢٠١٣م مطالبين مرة أخرى بالعدالة، وتغيير النظام.

ثالثاً: العدالة البيئية في مصر من يوليو ١٩٥٢م إلى ٢٥ يناير ٢٠١١م إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٣م:

١ - البعد الاقتصادي للعدالة البيئية:

إن تحقيق العدالة أو نجاحها لا يتم بمعزل عن العدالة الاقتصادية، لأن البعد الاقتصادي هو الترجمة الفعلية أو الوجه الآخر للعدالة الاجتماعية وكلاهما ركيزتان أساسيان للعدالة البيئية^(١). وفي ضوء ذلك يمكن إيجاز أهم ما حققته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م في الآتي:

(أ) وضع حد أدنى وأقصى للأجور بحيث لا يتجاوز الحد الأقصى عشرين ضعف الحد الأدنى، وكان راتب رئيس الجمهورية ٦ آلاف جنيه سنوياً وبعد ذلك تم إلغاء الحد الأقصى في السبعينيات.

(ب) وضع حد أقصى لساعات عمل العاملين سواء الإداريون أو العمال في المصانع أو المزارع، ويذكر أن دستور عام ١٩٥٦م نص على أن تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية لجميع المواطنين، وأدخلت الدولة نظام المعاشات وتم تعميمه بعد الثورة^(٢) وأتاحت بعد ذلك مشاركة العمال في التمثيل بمجالس إدارات وحدات القطاع العام بنسبة ٥٠٪ وأن يكون لهم نصيب من الأرباح، وكذلك أتاحت الدولة لصغار الفلاحين وصغار الحرفيين الحق في الانضمام إلى مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية وبأن يخصص لهم ٨٠٪ من العضوية^(٣).

(ج) الضرائب التصاعدية: مبدأ يقره الإسلام والمشرع وكانت موجودة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م بنسبة تصل لنحو ٤٢٪، إلى أن جاء بطرس غالي وزيراً للمالية عام ٢٠٠٤م، وأصدر قانوناً جديداً للضرائب منحازاً للأغنياء، وبموجبه أصبح الحد الأقصى للضرائب ٢٠٪ فقط لكل من يتجاوز دخله ٤٠ ألف جنيه سنوياً^(٤) وبعد الثورة تم رفع هذا الحد الأقصى إلى ٢٥٪، ويذكر أن الضرائب التصاعدية في كندا ٦٠٪ وفرنسا ٧٥٪.

(١) (Julie. Miller, 2005).

(٢) (عبد الرحمن نصير، ١٩٦١م، ص ١٣٠ - ١٣٢).

(٣) (عادل عازر، ١٩٩٠م، ص ١٩٢).

(٤) (أحمد النجار، ٢٠١٠م، ص ٢٣).

(د) القروض فى حد ذاتها أداة قد تستخدم لتفعيل العدالة أو هدرها، وكانت قروض ثورة يوليو ١٩٥٢م مثالا واضحا وكاشفا عن استخدام القروض لتفعيل العدالة البيئية بمفهومها الشامل، والذى يتمثل فى قروض السد العالى، وقروض التصنيع، لأنه من خلال هذه القروض تم إعادة توزيع الأراضى والمياه واستخدام الطاقة الكهربائية وتوزيعها بعدالة على كافة المواطنين فى الريف والحضر، طاقة نظيفة متجددة معتمدة على المياه، ومن خلال ثورة التصنيع تم إيجاد فرص عمل لكل المواطنين تقريبا بالمساواة، وتم نشر الخدمات الصناعية والصحية وغيرهما فى مختلف أنحاء مصر، وبمشروعات حققت العدالة بين المواطنين والأجيال، ثم كانت القروض أيضا وسيلة كاشفة لإهدار العدالة البيئية بمعناها الشامل فى العقود الأخيرة مما مهد لقيام ثورة ٢٥ يناير، ويمكن إيجاز ذلك فى الآتى:

● بالنسبة لقروض مشروع السد العالى:

قدرت إجمالى تكلفة المشروع بنحو ٤٥٠ مليون جنيه مصرى، وكانت التقديرات أن مجموع العائد السنوى للمشروع الذى سيضاف للدخل القومى ٢٥٥ مليون جنيه سنويا، أى إن فائدة السد العالى فى عامين فقط تتجاوز تكلفته، حيث إن مجرد تحويل نظام الري فى مصر من رى الحياض إلى رى دائم يعنى عائدا سنويا مضافا لا يقل عن ١٠٠ مليون جنيه سنويا، فى هذه الفترة، هذا فضلا عن زيادة الرقعة الزراعية بنحو ١,٨ مليون فدان، وتوليد الكهرباء، وفى هذا الشأن يرى وزير كهرباء سابق وهو ماهر أباطة أن السد العالى وفر على مصر نحو ٤ مليارات دولار سنويا، كانت ستنفق على محطات توليد الكهرباء من طاقة غير نظيفة، بالإضافة إلى حماية مصر من الفيضانات وخلافه، ويذكر أن مصر ساهمت فى هذا المشروع بالجزء المهم، وأن مصر اقترضت من روسيا ٧٨ مليون جنيه مصرى فقط، ونص الاتفاق على أن يتم تسديد هذا القرض على مدار ١٢ عاما تبدأ بعد عام من تاريخ إتمام بناء السد فى وضعه النهائى وبفائدة ٢,٥%^(١) ومن ثم كان من الطبيعى اختيار هذا المشروع كأعظم مشروع هندسى فى العالم فى القرن العشرين فهو مشروع القرن والعدالة البيئية بحق.

● بالنسبة لقروض التصنيع فى ثورة ٢٣ يوليو:

يقدر إجمالى الديون المصرية ١,٧ مليار دولار عام ١٩٧١م^(٢) بالإضافة إلى الديون العسكرية والتي تم إعفاء مصر منها بعد ذلك، فى حين يقدر الآن إجمالى القطاع العام المصرى بنحو

(١) (أحمد النجار، ٢٠١٠م، ص ص ٦٥ - ٧٥).

(٢) (يحيى محمود، ٢٠١٢م، ص ٥)

٥٠٠ مليار جنيه مصرى، وفى أقل التقديرات ٣٤٥ مليار جنيه مصرى^(١)، وكانت هذه القروض معظمها من الاتحاد السوفيتى بنفس شروط قرض السد العالى، وليس هناك داع لتفاصيل أكثر فالصورة واضحة، لا تحتاج لتفاصيل لتوضيح الاستخدام الإيجابى للقروض فى تفعيل العدالة البيئية، مما يؤكد نجاح ثورة ٢٣ يوليو فى تفعيل العدالة ويكفى أن مصر كانت من الدول الصناعية المتقدمة فى هذا الوقت، وأن الناتج المحلى الإجمالى المصرى كان موازى ١٧٠٪ من نظيره الكورى الجنوبي، ١٧٧٪ من نظيره المالىزى، ١٢٥٪ من نظيره التايلاندى، ٢١٠٪ من نظيره التونسى فكانت مصر الستينيات عملاقا اقتصاديا يعتمد على منتجاته لحد كبير فى مجالات شتى ثم تحولت إلى قزم اقتصادى فى العصر الحالى^(٢) برغم ارتفاع الديون بشكل خطير وغير مبرر.

الحفاظ على قيمة العملة المحلية والتضخم:

بلغ معدل التضخم السنوى طوال سنوات الستينيات ٢,٩٪ سنويا، وارتفع هذا المعدل فى السبعينيات إلى ٩,٥٪ سنويا ثم ارتفع إلى ١٨,٣٪ فى الفترة من ١٩٨٢م حتى عام ١٩٩٢م، ثم انخفض نسبيا، إلا أن نسبة التضخم بوجه عام خلال الثلاثين عاما الماضية قبل ثورة ٢٥ يناير بلغ ١٢٪ سنويا، واستمر هذا المعدل فى الارتفاع بعد الثورة أيضا، وهذا يؤدى إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء فى المجتمع حيث ينخفض الدخل بقيمة التضخم^(٣) وبالنسبة لقيمة الجنيه أو العملة المحلية فهى تعكس من جانب قوة الاقتصاد، ومن جانب آخر عدالة توزيع الدخل، حيث كانت قيمة الدولار عام ١٩٨٢م نحو ٦٩ قرشا ارتفعت إلى ٥٨٠ قرشا تقريبا عام ٢٠١١م، عند قيام الثورة فهذا يعنى انخفاض قيمة الجنيه فى عصر مبارك بنحو ٧٢٩٪ فى ثلاثين عاما، وكان الدولار يقدر بنحو ٤٠ قرشا عام ١٩٧٨م^(٤)، واستمر انخفاض الجنيه ووصل فى مايو ٢٠١٣م إلى ٧٠٠ قرش تقريبا، وانخفاض قيمة الجنيه يعنى إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء وعلى حساب الفقراء، وإذا رجعنا لتاريخ الجنيه المصرى نجده صدر كعملة أساسية عام ١٨٣٤م وكان يحسب بالذهب وكانت قيمة ٠,٩٧ من الجنيه الإسترلينى، وبالنسبة للدولار كانت قيمته عام ١٩٣٦م، ١٤ قرشا ثم ارتفع الدولار إلى ٢٠ قرشا عام ١٩٣٩م، ثم وصل الدولار إلى ٣٦ قرشا

(١) (أحمد النجار، ٢٠١٠م، ص ١٦٤).

(٢) (أحمد النجار، ٢٠١٠م، ص ٤٤).

(٣) (أحمد النجار، ٢٠١٠م، ص ٦١).

(٤) (أحمد النجار، ٢٠٠٢، ص ٦٨).

عام ١٩٥١م تقريبا وإلى نحو ٤٠ قرشا عام ١٩٧٨م^(١) وهذا يوضح أن الدولار ارتفع فقط أربعة قروش من ٣٦ إلى ٤٠ قرش في الفترة من عام ١٩٥١م إلى عام ١٩٧٨م.

٢ - البعد الاجتماعي للعدالة البيئية:

العدالة الاجتماعية ببساطة تعنى إشباع الحاجات الأساسية للفقراء والحد من إسراف الأغنياء، ولقد خطت ثورة ٢٣ يوليو خطوات كبيرة في هذا المجال، من خلال وضع حد أدنى وأقصى للدخل، ووضع حد أقصى لساعات العمل، ومشاركة العمال في الأرباح، وبناء مساكن شعبية تملك للمواطنين، في شتى المحافظات لتوفير المسكن المناسب لكل مواطن، وأيضا من خلال تسعير المواد التموينية والغذائية الأساسية، والحد من التضخم، وتوفير فرص العمل لكافة المواطنين حيث كانت الدولة مسئولة عن تعيين الخريجين، كما نشرت الدولة نظام المعاشات والتأمينات في كافة الوظائف، كما أن تأميم بعض المصالح والشركات الكبرى أعاد توزيع الدخل لمصلحة الفقراء، وإذا حاولنا مراجعة أهم خطوات تحقيق العدالة الاجتماعية في الإسلام من وجهة نظر الشيخ الغزالي ومدى التزام ثورة يوليو بها نجد الآتي:

(أ) تأميم المرافق العامة، وجعل الأمة هي المالكة الأولى لمواردها، وإقصاء الشركات المحتكرة لخيرات الأمة، سواء أجنبية أو محلية، وواضح أن ثورة يوليو أمتت كثيرا من المرافق العامة وأهمها قناة السويس والبنوك.

(ب) تحديد الملكيات الزراعية الكبرى، وتكوين طبقة من صغار الزراع، وهذا ما أحدثته قوانين الإصلاح الزراعي لثورة يوليو.

(ج -) تحديد الملكيات غير الزراعية الكبرى، وفرض ضرائب على رؤوس الأموال الكبرى، وهذا تم من خلال تأميم الشركات الكبرى وفرض ضرائب تصاعدية.

(د) استرداد الأملاك التي أخذها الأجانب، وإعادتها إلى أبناء البلاد، وهذا ما تم في البنوك وقناة السويس.

(هـ) تحريم تملك الأراضي المصرية على الأجانب، ولقد فعلت ثورة يوليو ذلك ثم أصدر نظام مبارك قانون عام ١٩٩٦م، بالسماح للأجانب بتملك الأراضي والعقارات، ومازال هذا القانون حتى الآن قائما، ولذلك فالواضح التزام ثورة ٢٣ يوليو بتنفيذ أبعاد العدالة البيئية، وفقا للمنظور الإسلامي من وجهة نظر الشيخ الغزالي.

(١) (جريدة الشروق، ٢٠١٣م، ص٩).

(أ) قانون الإصلاح الزراعى والعدالة البيئية:

بدأت ثورة يوليو خطواتها الكبرى نحو العدالة البيئية بالعمل فى قطاع الزراعة، حيث يمثل القطاع الرئيسى سواء للاقتصاد المصرى أو لعدد أفراد المصريين العاملين به، حيث يعمل به فى ذلك الوقت الأغلبية الكبيرة من الشعب المصرى كما أنه يمثل القاعدة الأساسية لقوة الإقطاع، ورجال الأعمال الذين يسيطرون على معظم ثروات البلاد، وهم المصدر الأساسى لغياب العدالة البيئية بمفهومها الشامل، ولذلك كان قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢م، نقطة تحول مهمة للشعب وللثورة وللعدالة البيئية، حيث كان هذا اليوم بعد ٤٧ يوما فقط من قيام الثورة، ومن هذا اليوم أصبح ٢٣ يوليو ثورة شعبية حقيقية، لأنها أحدثت تغيرات أساسية واضحة فى حياة الشعب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أنها نقطة البداية الحقيقية لإحداث العدالة البيئية، حيث صدر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢م القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢م والذى ينص على تحديد حد أقصى للملكية الزراعية بما لا يجاوز ٢٠٠ فدان للفرد، مع جواز التصرف فى ١٠٠ فدان للأولاد، كما تضمن القانون نصوصا لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، وبين العمال الزراعيين ومستخدميه.

وفى عام ١٩٥٣م صدر القانون ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣م الذى قضى بمصادرة أموال وممتلكات الأسرة المالكة، ومعروف أن هذه الأسرة تمتلك مساحات كبيرة من الأراضى، وذلك راجع لأن محمد على باشا عندما حكم مصر أعلن محمد على نفسه المالك الوحيد للأراضى الزراعية، وصادر ملكية الفلاح وغير الفلاح تاركا له حق الانتفاع وحسب، واسترد أراضى الأوقاف وإقطاعيات المشايخ والأمراء والماليك، ثم لم يلبث أن فرض نظام الاحتكار على الإنتاج الزراعى، وبذلك أصبح المحتكر الأوحده وبعد ذلك تسارعت عملية إقطاع الأرض للأسرة المالكة والحاكمة وحاشيتها ومقربيهما والأعوان والأذئاب، خاصة من الأتراك والشراكسة، وبالأخص فى عصر إسماعيل، حتى تحولت مصر فى جزء كبير منها من إقطاعية حكومية واحدة إلى إقطاعيات خاصة متعددة، وبعد ذلك نشأت العائلات الكبيرة التى عرفت بملكياتها الزراعية الشاسعة، وفى نفس الوقت كانت ملكيات الفلاحين الصغيرة فى تناقص مطرد إلى أن جاء يوليو ١٩٥٢م^(١)

(١) (جمال حمدان، المجلد الثانى، ١٩٨١م، ص ٥٧٥ - ٥٧٧).

وهذا يعنى ببساطة اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حيث زاد الأغنياء غنى والفقراء فقرا، ولذلك كان استرداد هذه الأراضي وعودتها للشعب هو تصحيح لعودة الأراضي إلى الشعب مرة أخرى، وعودة الحق إلى أصحابه، ومن هنا تأتي شرعية ومشروعية قانون الإصلاح الزراعى.

وفى عام ١٩٥٧م صدر القانون ١٤٨ لسنة ١٩٥٧م لتنظيم تملك الأفراد للأراضي البور والصحراوية.

ثم صدر القانون رقم ١٥ لعام ١٩٦٣م الذى قضى بحظر تملك الأجانب للأراضي المصرية الزراعية وما فى حكمها من الأراضي البور والصحراوية وأبلولة ما يملكونه من هذه الأراضي للدولة المصرية.

ثم صدر القانون رقم ٥٠ لعام ١٩٦٩م الذى حدد ملكية الأراضي الزراعية وما فى حكمها من الأراضي البور والصحراوية بمائة فدان للأسرة، والتي تشمل الزوج والزوجة والأولاد القصر، وبخمس فدان للفرد الذى لا يدخل ضمن هذه الأسر، ونتيجة لكل هذه القوانين آلت للدولة مساحة تزيد على المليون فدان، قامت الدولة بتوزيع معظمها على الفلاحين الذين تملكوها، كما حددت المادة ٣٨ من قانون الإصلاح الزراعى حد أدنى للأجر اليومى للعامل الزراعى ب ١٨ قرشا وللنساء والأولاد ١٠ قروش، كما حددت يوم العمل بثمانى ساعات كحد أقصى^(١).

وانتهت هذه الإجراءات إلى تحقيق العدالة البيئية بمفهومها الشامل، حيث أدت لتقليل الفوارق بين الطبقات، وإشباع الحاجات الأساسية للفقراء، والحد من إسراف الأغنياء، حيث ارتفعت نسبة الفلاحين الذين يملكون أقل من خمسة فدادين من ٣٥٪ قبل هذه القوانين إلى ٥٢٪ بعدها، وأصبح الحد الأقصى ١٠٠ فدان فقط بعد هذه القوانين، ومن ثم فقوانين الإصلاح الزراعى هى ثورة فى العدالة البيئية، لأنها حددت من الفوارق بين الطبقات كما يوضح ذلك جدول رقم (١) وجدول رقم (٢)، ويلاحظ بوجه عام أن قوانين الإصلاح الزراعى نزع ملكية حوالى ١٢٪ من مجموع الأراضي الزراعية فى مصر من كبار الملاك وتم توزيعها على الفقراء من الشعب المصرى، وعلى وجه التحديد تم توزيع هذه الأراضي على نحو ٣٤٦,٤ ألف أسرة، بلغ متوسط الأسرة نحو ٢,٠٦ فدان لكل أسرة^(٢).

(١) (أحمد النجار، ٢٠٠٢م، ص ص ١٣-١٥).

(٢) (أحمد النجار، ٢٠٠٢م، ص ص ٢٢ - ٢٣).

جدول رقم (١)

توزيع الملكية الزراعية فى جمهورية مصر العربية
قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢م

النسبة المئوية للمساحة	النسبة المئوية لعدد الملاك	المساحة بالألف فدان	عدد الملاك بالألف	حجم الملكيات
٣٥.٤%	٩٤.٣%	٢١٢٢	٢٦٤٢	أقل من ٥ فدادين
٨.٨%	٢.٨%	٥٢٦	٧٩	٥ فدادين -
١٠.٧%	١.٧%	٦٣٨	٤٧	١٠ فدادين -
١٠.٩%	٠.٨%	٦٥٤	٢٢	٢٠ فداناً -
٧.٢%	٠.٢%	٤٣٠	٦	٥٠ فداناً -
٧.٣%	٠.١%	٤٣٧	٣	١٠٠ فدان -
١٩.٧%	٠.١%	١١٧٧	٢	٢٠٠ فدان فأكثر
١٠٠%	١٠٠%	٥٩٨٤	٢٨٠١	المجموع

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٨٨م

جدول رقم (٢)

توزيع الملكية الزراعية فى جمهورية مصر العربية
بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٦١م (١)

النسبة المئوية للمساحة	النسبة المئوية لعدد الملاك	المساحة بالألف فدان	عدد الملاك بالألف	حجم الملكيات
٥٢.١%	٩٤.١%	٣١٧٢	٢٩١٩	أقل من ٥ فدادين
٨.٥%	٢.٦%	٥١٦	٨٠	٥ فدادين -
١٠.٦%	٢.١%	٦٤٨	٦٥	١٠ فدادين -
١٣.٥%	٠.٨%	٨١٨	٢٦	٢٠ فداناً -
٧.١%	٠.٢%	٤٣٠	٦	٥٠ فداناً -
٨.٢%	٠.٢%	٥٠٠	٥	١٠٠ فدان -
١٠٠%	١٠٠%	٦٠٨٤	٣١٠١	المجموع

هذا القانون يحدد للفرد ١٠٠ فدان على الأكثر

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٨٨م

وبعد ذلك منذ عصر الرئيس السادات، بدأ تراجع الدولة عن حماية الفلاح بشكل تدريجي، وكان القانون ٩٦ لعام ١٩٩٢م واحدا من الحالات النادرة في العالم في التراجع عن حماية صغار الفلاحين، والذي تضرر منه نحو سبعة ملايين من عائلات المستأجرين حيث قضى القانون بانتهاء عقود إيجار الأراضي الزراعية نقدا أو موزعة بانتهاء السنة الزراعية ١٩٩٧/٩٦، ما لم يتفق المؤجر والمستأجر على غير ذلك وغيره من إجراءات^(١).

(ب) السد العالي والعدالة البيئية:

يعتبر بناء السد العالي فضلا جديدا مستقلا تماما في كتاب الرى المصرى، إنه فى آن واحد جراحة جغرافية من أدق وأهم ما أجراه الإنسان على وجه الأرض، وانقلاب جذرى فى اللندسكيب الطبيعى وجغرافيا النهر، بل يرقى فى نتائجه إلى مرتبة الحدث الجيولوجى إنه ثورة على النيل^(٢)، ولذلك تم اختيار مشروع السد العالي كأعظم مشروع هندسى فى القرن العشرين على مستوى العالم، فهو بحق مشروع القرن، ولذلك كان من الطبيعى أن تكون آثاره على العدالة الاجتماعية والبيئية مميزة بحق كما يتضح من خلال الآتى:

● أتاح السد العالي لمصر عصر التخزين التراكمى، أو القرنى بدلا من التخزين السنوى، وبذلك فتح آفاق مائية لا حد لها ولا نظير لها من قبل، بحيث يبدو العصر الذهبى للزراعة المصرية، فأول مرة أمكن استغلال كل قطرة من مياه النيل، واستغلال كل شبر من الأراضي الصالحة للزراعة، مما مهد لمد العمور المصرى إلى آفاق جديدة وبعيدة ولأول مرة تتحرر مصر من خطر الفيضان^(٣) والذي كان يؤدى إلى غرق بعض الأراضي والقرى والحيوانات، مما يؤدى لانتشار الأمراض والأوبئة أو الجفاف القاتل، والذي يستمر أحيانا لسبع سنوات كما حدث أيام سيدنا يوسف - عليه الصلاة والسلام - وتكرر ذلك كثيرا ولذلك قدر الخبراء أن السد العالي بعد اكتمال بنائه بسنة وفى عام ١٩٧٢م / ١٩٧٣م تحديدا جنب مصر خسائر لا تقل عن ٢٥٠ مليون جنيه بسبب الجفاف، فى حين كان إجمالى تكلفة محطة الكهرباء والتعويضات ٤٠٠ مليون جنيه فقط، واستمرت سنوات الجفاف تسع سنوات كاملة فى الفترة من عام ١٩٧٩م إلى عام ١٩٨٧م^(٤).

(١) (أحمد النجار، ٢٠٠٢م، ص ص ٤٣ - ٤٤).

(٢) (جمال حمدان، ١٩٨١م، الجزء الرابع، ٩٤٨).

(٣) (جمال حمدان، ١٩٨١م، الجزء الرابع، ص ص ٩٤٩ - ٩٥٠).

(٤) (أحمد النجار، ٢٠٠٢م، ص ص ٧٣ - ٧٤).

● أتاح السد العالى إنتاج طاقة كهربائية نظيفة من محطات توليد الطاقة الكهربائية بدون تلوث، ولأول مرة يمكن كهربة وميكنة مصر كلها، زراعة وصناعة ومجتمعنا وحيياة بفضل السد العالى^(١)، وقدر وزير الكهرباء السابق ماهر أباطة ما كسبته مصر من كهرباء السد العالى بنحو ٤ مليارات دولار سنويا فى أعوام ١٩٧٩م، ١٩٨٠م، ١٩٨١م فقط^(٢) والأهم أن هذه الكهرباء أنارت جميع أنحاء الريف المصرى فى حينها وهذه هى العدالة البيئية فى نشر وتوزيع الخدمات لكل مكان وللفقير قبل الغنى.

● زيادة الرقعة الزراعية، حيث تم استصلاح نحو ١,٨ مليون فدان بسبب السد العالى حتى عام ١٩٩٦م^(٣) وهذه الأراضى أتاحت فرصة زيادة المحاصيل، وفرص عمل لأعداد كبيرة من العمال والفلاحين والمهندسين، واستفاد منها الكثيرون، هذا فضلا عن زيادة الدخل الزراعى لمصر فى النهاية بنسبة ٤٥٪ مع تحسين حالة الملاحه والنقل^(٤).

● اتفاقية السد العالى مع السودان رفعت حصيلة مصر من المياه، حيث كانت قبل السد ٤٨ مليار متر مكعب سنويا أضافت هذه الاتفاقية ٧,٥ مليارا جديدة لحصة مصر وأصبحت ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا، بزيادة نحو ١٦٪ سنويا^(٥) والآن تعاني مصر من آثار اتفاقية عنتيبى والنسى تنادى بإعادة توزيع حصص المياه والإقلال من نصيب مصر بجانب ما يمثله سد النهضة الأثيوبى من أخطار على نصيب مصر من المياه، وذلك كله ترجمة لفشل السياسة المصرية فى العقود الأربعة السابقة مع دول حوض النيل، والتي كانت جميعها صديقة لمصر، واليوم تهدد الأمن المائى والقومى لمصر، بفضل سوء الإدارة المصرية وإهمالها الأمن القومى لمصر، متمثلا فى دول حوض النيل فى العقود الأربعة الأخيرة.

● وتبقى ملاحظة أخيرة حول العدالة البيئية، وهى أن اهتمام الدولة بالفلاح والزراعة، أدى لزيادة إنتاجية الفلاح والأرض فى الخمسينيات والستينيات بشكل مميز، حيث ارتفعت مثلا إنتاجية فدان القطن بين عامى ١٩٥٢م و١٩٧١م بنحو ٥٠,٤٪ وهى نسبة عالية جدا برغم أن استخدام المخصبات والمبيدات كانت ضمن الحدود الآمنة صحيا، وكانت تحت رقابة الدولة والتي كانت تراعى الاعتبارات الصحية بشكل صارم فى هذا الوقت^(٦)،

(١) جمال حمدان، المجلد الثانى، ١٩٨١م، ص ٩٥٠.

(٢) جريدة وطنى القاهرة، ١٦/١/١٩٨٩م.

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، يونيو ١٩٩٨، نقلا عن أحمد النجار، ص ٦٨.

(٤) أحمد النجار، ٢٠٠٢م، ص ٦٧.

(٥) جمال حمدان، المجلد الثانى، ١٩٨١م، ص ٩٩٩.

(٦) أحمد النجار، ٢٠٠٢م، ص ٤١.

وهذا ما تراجعت عنه الحكومات التالية إلى أن وصل بنا الحال لاستيراد مبيدات مسرطنة، وقمح مسرطن، ومما سبق يتضح أن السد العالى نموذج يدرس فى العدالة البيئية، بداية من إنارة قرى الريف والحضر وتوصيل الخدمات الأساسية، إلى الاقتراض من أجل المستقبل، إلى الحفاظ على البيئة من التلوث، وتوليد طاقة نظيفة فهو يحقق كافة أبعاد العدالة البيئية من بعد اجتماعى إلى اقتصادى إلى طبيعى إلى خدمات وغيره.

٤- البعد الخاص بنشر وتوزيع وتسعير الخدمات:

(أ) اهتمت ثورة ٢٣ يوليو بنشر الخدمات الأساسية فى جميع أنحاء البلاد، من مدارس إلى وحدات صحية ومستشفيات ومراكز شباب وجمعيات تعاونية زراعية وغيرها من خدمات توصيل الكهرباء والمياه والصرف وخلافه، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح عند مقارنة أى حى أو منطقة نشأت حديثا فى العقود الأربعة الأخيرة، ومقارنتها بالمناطق والأحياء القديمة من حيث توافر المدارس، والمستشفيات، ومراكز الشباب، وخلافه من خدمات وكمثال فى القاهرة يمكن مقارنة أى حى قديم مثل حلوان، أو مصر القديمة أو السيدة زينب والعباسية وشبرا ومصر الجديدة والزيتون، وكلها أحياء قديمة يمكن مقارنتها بأى حى حديث مثل فيصل أو دار السلام، سنجد الفروق واضحة وكاشفة لأن الأحياء القديمة تتميز بوفرة نسبية فى الخدمات الأساسية أو التى تم تجديدها أو إنشائها فى الخمسينيات والستينيات أما الأحياء الحديثة التى نشأت فى ظل السلام والقروض والديون فتعانى من نقص واضح فى كل هذه الخدمات أو معظمها، هذا يصدق على القاهرة، وخارج القاهرة، وإذا تناولنا الريف المصرى نجده استفاد من كهرباء السد العالى مثلا كما تم إنشاء ٦٦٣ جمعية تعاونية ريفية فى الأراضى التى وزعت على صغار المزارعين، و٥٦ جمعية مشتركة تضم كل واحدة منها نحو ١٢ جمعية، بجانب بنوك التسليف الزراعى لتوفير الائتمان للفلاحين، كما اهتمت الدولة بالتسويق التعاونى وسياسة تسعير المحاصيل للحفاظ على سعر المنتج لكل المواطنين بسعر معقول، وهذه السياسة أدت توفير السلع الأساسية بسعر معقول للمواطن العادى من خلال عزل طبقة الوسطاء من مختلف مراحل التسويق وأيضا حماية الفلاح من استغلال هؤلاء الوسطاء، والحد من ارتفاع الأسعار والتضخم بجانب توفير حاصلات مهمة للتصدير وجذب العملة الصعبة^(١) هذا فضلا عن سياسات الإصلاح الزراعى

(١) (أحمد النجار، ٢٠٠٢م، ص ٣٠ - ٣٥).

بوجه عام أدت إلى إعادة توزيع الدخل بين الحضر والريف لصالح الريف، وهم الأكثر فقرا من خلال الحصول على الأراضي من كبار الملاك، وتوزيعها على الفقراء، كما كان تحديد القيمة الإيجارية أيضا لصالح الفقراء أو الأقل دخلا وعلى حساب الأغنياء^(١).

(ب) برغم أن مصر عرفت الصناعة قبل يوليو ١٩٥٢م إلا إنها كانت في النهاية بلدا متخلفا صناعيا، ويتمحور النشاط الصناعي حول النشاط الزراعي وعمليات الاستخراج الأولية، وكان الناتج المحلي الإجمالي المصري عام ١٩٥٢م يقدر بنحو ١٠٧ مليون جنيه مصري^(٢) ثم جاءت ثورة يوليو بهدف إحداث تغيير هيكلي للصناعة المصرية من خلال تدخل الدولة بإقامة تجمعات صناعية كبرى في شتى أنحاء مصر، مثل الحديد والصلب في حلوان ومجمع الألومنيوم في نجع حمادى، وشركة كيما للأسمدة بأسوان، ومصنع راكتا للورق بالإسكندرية إلى مصانع الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، وشركة النصر لصناعة السيارات، وإيديال للتلاجات وإلى المصانع الحربية والنصر للتليفزيونات وغيرهم مما أدى لرفع معدلات الاستثمار إلى نحو ١٤٪ في الخمسينيات وإلى ١٩,٧٪ في الخطة الخمسية الأولى في الستينيات^(٣)، وبلغ الناتج المحلي لمصر نحو ٥,١ مليار دولار عام ١٩٦٥م في حين كان الناتج المحلي لكوريا الجنوبية في نفس العام نحو ٣ مليار دولار، وبلغ متوسط نصيب الفرد في مصر ١٧٣ دولارا مقابل ١٠٥ دولار في كوريا واليوم فإن الناتج المحلي المصري لا يزيد على ٢٢,٥٪ من نظيره الكورى^(٤) وأنتجت مصر سيارة رمسيس في نهاية الخمسينيات وهي سيارة مصرية كاملة الصنع، أنتجت طائرة مقاتلة في نهاية الستينيات وهذا فضلا عن مختلف الأجهزة الكهربائية.

٥- البعد الخاص بالمساواة فى الحقوق والواجبات:

لقد خطت ثورة يوليو خطوات مهمة فى مجال المساواة بين الفقير والغنى والريف والحضر، ويؤكد جون راولز وهو من أهم منظرى العدالة الاجتماعية فى العصر الحديث أن تحقيق العدالة يكون واقعا عندما تتاح الفرصة لابن حارس العمارة فى النجاح والترقى، مثله مثل ابن صاحب العمارة، وذلك يكون من خلال المساواة فى فرص النجاح والترقى، من خلال توفير خدمات أساسية جيدة فى التعليم والعلاج والترفيه، ثم يصل لمرحلة العمل

(١) (المرجع السابق، ص ص ٢٧ - ٤١).

(٢) (روبرت مايرو - سمير رضوان، ١٩٨١م، ص ٦٠).

(٣) (روبرت مايرو - سمير رضوان، ١٩٨١م، ص ٦٩).

(٤) (تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم، ٢٠٠٢م، عن أحمد النجار، ص ١٠٣).

والنجاح والوصول لأعلى المناصب، ولذلك ودون الدخول في تفاصيل نظرية أو فلسفية حول العدالة، يرى المؤلف أن هناك نماذج عديدة لنجاح ثورة يوليو في تحقيق العدالة ويكتفى المؤلف بنموذجين فقط وهما - الدكتور زويل والدكتور محمد مرسى، فكلاهما نشأ في أسرة ريفية بسيطة ودخلا جميع المراحل التعليمية الحكومية، فكان الدكتور زويل خريج مدارس حكومية في الريف المصرى ثم جامعة الأسكندرية ويقول د/ زويل أنه تعلم تعليما جيدا فى الخمسينيات والستينيات وحصل على الشهادة الجامعية فى الستينيات وسافر لاستكمال دراسته العليا فى الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى حد قول د/ زويل وجد أن التعليم فى أمريكا يتقدم على مصر بخطوة، استطاع د/ زويل اللحاق بزملائه الأمريكان خلال عام واحد فقط ثم تفوق عليهم، وحصل على نوبل، والمثال الثانى د/ محمد مرسى، نشأ فى الريف المصرى، وحصل والده على فدانين من قانون الإصلاح الزراعى، ودرس فى المدارس والجامعات الحكومية أثناء الخمسينيات والستينيات ثم وصل إلى منصب أستاذ بالجامعة، رئيس الجمهورية، هذه هى الترجمة الحقيقية للعدالة البيئية فى الستينيات والخمسينيات، وهذه أمثلة حية وغيرهما كثيرون، ومنهم المؤلف الذى درس فى مدارس وجامعات حكومية ووصل إلى أستاذ جامعى، والنماذج لا تعد ولا تحصى (ومنهم مجدى يعقوب، الباز، ومصطفى السيد) ولكن السؤال الآن هل التعليم الحكومى الآن قادر على إخراج أستاذ أو عالم نوبل، المؤكد أن مستوى التعليم والخدمات الصحية وغيرها الآن لن تؤدى إلى مخرجات قادرة على الوصول لأعلى المناصب لغياب العدالة البيئية فى العقود الأربع الأخيرة.

والمؤسف ارتداد الدولة تدريجيا منذ السبعينيات حيث بيعت المصانع بأقل من قيمتها كأرض فقط فى عمليات فساد ليس لها مثيل فكان النهب الأكبر والأعظم لشعب مصر على مدار تاريخها^(١).

ولقد بدا غريبا تقليص دور الدولة فى مصر فى التنمية، فبعد أن كانت الدولة تمثل ٧٠٪ من الإنتاج أصبحت الآن ٣٠٪ فقط فى حين أن دور الدولة فى إسرائيل الآن ٤٧٪ و٤٥٪ فى فرنسا^(٢).

والنتيجة لكل ذلك تشير بيانات البنك الدولى عن توزيع الدخل فى مصر إلى الآتى:

(١) (أحمد النجار، ٢٠١٠م، ص ١٧).

(٢) (أحمد النجار، ٢٠١٠م ص ١٣ - ص ٣٧).

- (أ) يحصل أغنى ٢٠٪ من السكان على ٤٣,٦٪ من الدخل القومي.
 (ب) يحصل أفقر ٢٠٪ من السكان على ٨,٦٪ من الدخل القومي.
 (ج) يحصل أغنى ١٠٪ من السكان على ٢٩,٥٪ من الدخل القومي^(١).
 وامتد الفساد من الخصخصة إلى الرواتب والأجور وشنتى أنحاء الدولة مما أدى لقيام ثورة ٢٥ يناير مطالبة بالعدالة التى غابت مرة أخرى ومازالت للآن غائبة للأسف الشديد.

الفقر وغياب العدالة السبب الرئيسى لثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونية:

جدول رقم (٣)

نسبة الفقر طبقا للمناطق عام ٢٠١٠م / ٢٠١١م

نسبة الفقر %	محل الإقامة
١٥.٣	حضر
٣٢.٣	ريف
٢٥.٢	إجمالى الجمهورية

يلاحظ أن هذه أرقام الحكومة الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١١م، وتم حسابه على أساس خط الفقر القومى، وهو الذى دخله اليومى أقل من ١,٢٥ دولار يوميا، وإذا كان سعر الدولار اليوم ٧ جنيه فيعنى أن دخله اليومى يقل عن ٨,٧٥ جنيه، وهنا يكون إجمالى نسبة عدد الفقراء ٢٥,٢٪ من إجمالى عدد المصريين ويلاحظ أن ريف الوجه القبلى وحده يعيش فيه ٤٢,٦٪ من إجمالى الفقراء، ثم يليه ريف محافظات الحدود «وهى التى تدفع ضريبة حماية الحدود» أكثر من غيرها من المحافظات» بنسبة ٢٢,١٪ ثم حضر الوجه القبلى ٢١,٢٪ ثم ريف الوجه البحرى ١٦,٦٪ وهذا الجدول يؤكد عدم العدالة فى انتشار الفقر وتوزيعه، حيث يعانى أهالى الوجه القبلى وخاصة الريفيين ثم سكان الحدود وخاصة الريفيين. وتبقى هناك حقيقة أخرى خطيرة، وهى إذا استخدمنا مقياس خط الفقر الدولى وهو ٢,٥ دولار يوميا أى ما يعادل ١٧,٥ جنيه يوميا وهو ما يعادل ٥٢٥ جنيه شهريا - ومن وجهة نظر المؤلف إن الأسعار فى مصر فى العقد الأخير تجاوزت أو على الأقل اقتربت من الأسعار العالمية فى كثير من

(١) (أحمد النجار، ٢٠١٠م، ص٥٧).

السلع ، بل إن ولاية فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية كانت أسعار الطعام والسكن والأجهزة والسيارات بوجه عام تقترب من القاهرة عام ٢٠٠٠م، ومن ثم فمبلغ ٥٢٥ جنيه شهريا فعلا هو الحد الأدنى بلا شك بالنسبة لأسعار مصر الآن، ومن ثم لو استخدمنا هذا المقياس ترتفع نسبة الفقراء في مصر إلى ٤١,٩٪ كما تشير بيانات مركز المعلومات ودعم القرار التابع لمجلس الوزراء المصرى. وعند الرجوع إلى نسبة انتشار الفقر داخل المحافظات نجد ارتفاع الفقر فى بعض المحافظات حيث نجد على سبيل المثال أن محافظة أسيوط بالوجه القبلى يعانى ٦٩,٣٪ من سكانها من الفقر مقابل ٥٩٪ من سكان محافظة سوهاج ثم ٥٤,٤٪ من سكان أسوان، ٥١,٥٪ من محافظة قنا، والملاحظ بوجه عام أن العدالة غائبة والتفاوت كبير بين محافظة وأخرى ويمكن فى ذلك الرجوع إلى بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

جدول رقم (٤)

نسبة الفقر وأعداد الفقراء بالمحافظات طبقا لعدد السكان فى ١ / ١ / ٢٠١١م
من نتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٠م / ٢٠١١م

المناطق	نسبة الفقر %	عدد الفقراء بالألف
القاهرة	١٠	٧٠٢.٦
الأسكندرية	١١	٤٧٤.٥
بور سعيد	٦.٢	٣٨.٣
السويس	٣.٢	١٨
حلوان	١٤	٢٥١.٣
السادس من أكتوبر	٤.١	١٢٨٦.٣
دمياط	٣.٢	٣٨.١
الدقهلية	١٢.٥	٦٧٥.٢
الشرقية	١٢	٦٩٣.١
القليوبية	٢٢.٤	٩٦٥.٨
كفر الشيخ	١٤.٣	٤٠٨.٢
الغربية	٨.٢	٣٥٨.٦

٥٨٤.٣	١٦.٢	المنوفية
١١٧٨.١	٢٣	البحيرة
١٨٨	١٨	الإسماعيلية
٥٦٨.٩	١٨	الجيزة
٩٣٦.٣	٣٨	بني سويف
١١٢١.٣	٤١.٧	الفيوم
١٤٥٦.٦	٣٢.٣	المنيا
٢٦٤٠.٤	٦٩.٣	أسيوط
٢٤٠٥.٤	٥٩	سوهاج
١٤٠٩.١	٥١.٥	قنا
٦٧٦.٤	٥٤.٤	أسوان
٤٢٧.٥	٣٩	مدينة الأقصر
٥.٤	٢	البحر الأحمر
٣٧	٢٢	الوادي الجديد
٤٠	١١.٣	مطروح
٨١.٩	٢١.٣	شمال سيناء
١٢.٩	٧.٣	جنوب سيناء
١٩٦٧٦.٥	٢٥.٢	إجمالي الجمهورية

جدول رقم (٥)

نسبة الفقراء وفقا لخطوط الفقر المختلفة في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩

	محافظات حضرية	ريف الوجه البحرية	ريف الوجه البحري	ريف الوجه القبلي	ريف الوجه القبلي	إجمالي
خط الفقر القومي	٦.٩	٧.٣	١٦.٧	٢١.٣	٤٣.٧	٢١.٦
أقل من ٢.٥ دولار	١٥.٣٢	٢٣.٢٦	٣٩.٦٣	٤١.٧١	٧٠.٨٥	٤١.٩٤

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

مجلس الوزراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٠

الجدول يوضح خط الفقر، سواء بالقياس لخط الفقر القومي، أو خط الفقر الدولي ونجد أيضاً أن أهالي ريف الوجه القبلي هم الأكثر فقراً بين المصريين، وهذا امتداد للجدول السابقة ويؤكد غياب العدالة بين محافظات مصر بعضها بعضاً، حيث يعاني الريف وخاصة الوجه القبلي من انتشار الفقر بدرجة خطيرة.

ويضاف إلى ذلك نقص الخدمات بصورها المختلفة من خدمات تعليمية بكافة المراحل الدراسية وتدنى مستوى الخدمات الصحية إن وجدت مع شبه انعدام للخدمات الترفيهية وخلافه وضعف نسبة الاستثمارات مما يؤدي لعدم وجود فرص عمل مناسبة ولذلك ترتفع البطالة وتزداد مشاكل الفقراء في الريف بوجه عام والوجه القبلي بوجه خاص نتيجة لغياب العدالة في توزيع ونشر الخدمات وفرص العمل.

مؤشرات العدالة الخاصة ببعض المتغيرات المهمة:

سبق أن أوضحنا أن جون راولز وهو من أكبر علماء العدالة الاجتماعية المعاصرين يرى أن العدالة الاجتماعية تتحقق من خلال توفير الخدمات الأساسية بشكل جيد لجميع المواطنين، بحيث تتاح الفرصة لابن الفقير مثله مثل ابن الغنى للوصول لأعلى المراكز في المجتمع ويعتبر التعليم من أفضل السبل للخروج من دائرة الفقر، وعند المقارنة بين الريف والحضر نجد أن نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي من أهالي الحضر ٣٢٪ مقابل ١٤٪ من أهالي الريف، وبالنسبة للتعليم الثانوي نسبة الالتحاق في الحضر ٦٩٪ مقابل ٥٧٪ في الريف، وبالنسبة لمرحلة التعليم الأساسي تصل في الحضر إلى ٩١٪ مقابل ٨٩٪ في الريف، كما تزداد الأمية أيضاً في الريف^(١).

بالنسبة لوجود الصرف الصحي في الحضر تصل النسبة إلى ٨٣٪ مقابل ٢٢٪ فقط في الريف، مما يؤدي لزيادة فرص التلوث والأمراض، وبالنسبة لوجود المياه النقية يعاني ٩٪ من سكان الريف من الحرمان من المياه النقية في حين تغطي المياه النقية كل المناطق الحضرية، مما يعكس الحرمان النسبي في الريف المصري في كثير من الخدمات الأساسية^(٢).

(١) (مرصد عدالة التنمية، ٢٠١٠م، ص ١٢).

(٢) (المرجع السابق، ص ١٢١).

بالنسبة لوسائل الاتصال

جدول رقم (٦)

نسبة الأسر التي تمتلك وسائل الاتصال المختلفة حسب المنطقة

الإجمالي	ريف	حضر	
٥٣.٩	٤٣.٢٨	٦٦.٦٧	التليفون الأرضى
٦٢.٨	٥٢.٨٦	٧٤.٦٨	التليفون المحمول

الجدول يوضح أن وسائل الاتصال أكثر انتشارا فى الحضر عن الريف، حيث أصبح التليفون المحمول منتشرًا بصورة ملحوظة فى مصر، حيث يمتلك نحو ٦٣٪ من الأسر تليفونا محمولًا على الأقل، ولكن هناك تفاوتًا بين الحضر والريف حيث يمتلك تقريبًا ٧٥٪ من الأسر فى الحضر تليفونا محمولًا مقارنة بـ ٥٣٪ فقط من الأسر فى الريف. بالنسبة للحرمان من حوائط صحية ومسكن ملائم، تبلغ النسبة فى الحضر ٢٠,١٪ مقابل ١١٪ فى الريف.

بالنسبة للمشاركة فى التأمينات الاجتماعية تشير النتائج إلى أن ١٧٪ فقط من جميع الأفراد فى مصر مشتركون فى التأمينات الاجتماعية، مع وجود تفاوت واضح فى الريف والحضر^(١).

بالنسبة للتأمين الصحى ٤٧٪ فقط من المصريين مشتركون فى التأمين الصحى. بالنسبة لعمالة الأطفال هناك تفاوتات واضحة فى معدلات عمالة الأطفال بين الحضر والريف، وبين المستويات المعيشية المختلفة، تعتمد الأسر المعيشية الفقيرة جزئيًا على دخل أطفالها من جهة، ولا تستطيع تحمل تكلفة تعليمهم من جهة أخرى، فبالنظر إلى انخفاض معدلات التحاق الفتيات بالتعليم فى الأسر المعيشية الفقيرة وأنماط العمل، قد يتم إبقاء الفتيات اللاتي لا يذهبن فعلا إلى المدرسة فى المنزل للقيام بالأعمال المنزلية، بينما يذهب الأولاد إلى العمل للحصول على دخل، بصورة إجمالية يصل معدل عمالة الأطفال فى الفئة العمرية ٦-١٤ سنة إلى ١,٨٪ بينما يزيد إلى ١٦,٢٪ بين الأطفال فى الفئة العمرية ١٥-١٧ سنة، وتصل نسبة عمالة الأطفال ٦-١٤ سنة بين الذكور فى الريف إلى ٣,٤٪، بينما تقل تلك

(١) (المرجع السابق، ص ٢٢).

النسبة إلى ٢,٢٪، بين الأطفال الذكور في الحضر، تقل تلك النسب بين الإناث لتصل إلى ٠,٧٪، ٠,٣٪ على التوالي، نسبة الأطفال ٦-١٤ سنة الذكور الفقراء الذين يدخلون سوق العمل في الحضر أكثر من الريف (٥,٤٪ - ٤,٤٪ على التوالي)، تزيد نسبة الأطفال الذين يدخلون في سوق العمل بعد سن ١٥ سنة لتصل نسبة الأطفال الذكور ١٥-١٧ سنة، الذين يعملون إلى ٣٠٪ في الريف و ٢٠٪ في الحضر، وهناك ٤٠٪ من الأطفال الذكور الفقراء ١٥-١٧ سنة سواء في الحضر أو الريف يساهمون في سوق العمل.

وفى ختام هذا الجزء هناك مؤشرات أخرى تفصيلية عن معدل القراءة والكتابة في جميع المحافظات، ونسبة القيد في المراحل التعليمية، المختلفة وتوافر الخدمات المختلفة، توجد في الملاحق، وكلها تعكس الخلل الواضح في العدالة البيئية بين محافظات مصر المختلفة.

٢٥ يناير و٣٠ يونيو ثورة في الوعي الشعبى المصرى والعالمى بالعدالة:

الثورة المصرية من وجهة نظر قيادات مختلفة في العالم:

«العالم الآن يتحول للأفضل، لأن هناك شعوبا تخاطر بأرواحها لجعله أفضل - شكرا يا مصريين» «بولر كويلهر» روائى برازىلى.

«المصريون يصنعون التاريخ - ويقدمون صورة ملهمة للشجاعة» «جون كوزاك» الممثل العالمى.

«يجب أن نربى أبنائنا ليصبحوا كشباب مصر» «أوباما» رئيس أمريكا.

«لا جديد على مصر فلقد صنع المصريون التاريخ كالعادة» «برلسكونى» رئيس وزراء إيطاليا.

«شعب مصر أعظم شعوب الأرض ويستحق جائزة نوبل للسلام» «ماينز فيشر» رئيس النمسا.

«اليوم كلنا مصريون - نطالب بالعدالة» «سنولتيزج» رئيس وزراء النرويج.

«علينا أن نفكر جيدا فى تدريس الثورة المصرية فى المدارس» «كاميرونى» رئيس وزراء إنجلترا.

ما سبق مقولات حول ما حدث فى ٢٥ يناير، ويوم ٣٠ يونيو أذهلت مصر العالم مرة أخرى، حيث خرج شعب مصر يملأ ميدان التحرير والاتحادية، وكافة الميادين المصرية بكل محافظات مصر بلا استثناء فى الوجه القبلى والبحرى، وفى كل بقعة على أرض مصر، ولذلك تراوحت التقديرات العالمية ما بين ١٩ مليون نسمة إلى ٣٣ مليون نسمة، وفقا للتقديرات العلمية لكل من جوجل و CNN، ولذلك شهدت كل وكالات الأنباء بأن حشد المصريين فى ٣٠ يونيو هو أكبر حشد بشرى فى تاريخ العالم، ولم يسبق له مثيل فالمصريون يصنعون التاريخ مرة أخرى صحيفة ليموند الفرنسية.

أما صحيفة واشنطن بوست الأمريكية فقالت لقد خرج المصريون فى أكبر تجمع إنسانى منذ فجر التاريخ، وهذه هى الديمقراطية الحقيقية بمنظورها الأصلية لأن هذا هو رأى الشارع والشعب، وهذه صورة لديمقراطية حقيقية يصعب تكرارها فى التاريخ. الشعب المصرى يؤكد مرة أخرى أنه أعظم شعوب العالم فى التظاهر والحشد السلمى ضد الديكتاتورية (مجلة التايم الأمريكية).

هذه بعض مقولات مفكرين وأدباء وسياسيين حول ثورتى مصر تلخص آراء الكثيرين والتي يمكن الرجوع إليها عبر الإنترنت، وهى تعكس انبهارا عالميا راجعا لمضمون وشكل ثورتى المصريين، حيث تدور كل أهداف الثورة حول العدالة الاجتماعية، أو بمعنى أدق العدالة البيئية، وتعاطف دول العالم، يؤكد أنها قضية عالمية يعانى منها معظم بلدان العالم بصورة أو أخرى، كما كان للمظهر السلمى فى المطالبة بالعدالة تأثيره على العالم بأسره، وتبقى قضية العدالة البيئية هى المحور الشاغل للإنسان فى مصر والعالم، والذى يؤكد ذلك ما تبع ذلك من انتفاضات أو ثورات شعبية فى أنحاء شتى من العالم.

الثورة المصرية ألهمت شعوبا شتى بالثورة ضد الظلم والمطالبة بالعدالة:

كانت ثورة ٢٥ يناير الشرارة الأولى التى انطلقت من ميدان التحرير مطالبة بالعدالة، ومنها وبعدها خرج ملايين المحتجين اجتاحوا الميادين الرئيسية فى أنحاء شتى من العالم، يقدرها البعض بنحو ألف مدينة فى مختلف أنحاء العالم كلها تسير على نحو مظاهرات ميدان التحرير، معتقدين بأنهم يسرون على نهج المصريين فى ميدان التحرير، ورافعين رايات العدالة الاجتماعية، والجميع يندد بالفساد والظلم وجشع الرأسمالية، ورافعين رايات الشكر لمصر وللمصريين، وتأتى فى مقدمة هذه الاحتجاجات احتجاجات

وول ستريت في معقل الرأسمالية بالولايات المتحدة الأمريكية ، وول ستريت هو رمز الرأسمالية الأمريكية ، حيث توجد البورصة والمؤسسات المالية الضخمة بالولايات المتحدة الأمريكية ، ومن هنا كان هذا الرمز مقصودا ، لأن النظام الرأسمالي يمثل العقبة الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية من وجهة نظر المحتجين ، وتساعدت أعداد المتظاهرين في وول ستريت ، والكثير من المدن الأمريكية الأخرى ، مؤيدة المطالبة بالعدالة الاجتماعية ، وتنتقل من أمريكا إلى أوروبا ، وكان السقوط الكبير للنظام الرأسمالي وأحزابه السياسية في فرنسا حيث وصل للحكم الحزب اليسارى ، وتحول الربيع العربى إلى خريف غاضب فى أوروبا وأمريكا ، ينادى بالعدالة الاجتماعية على غرار المصريين كما يقولون فى أمريكا والغرب ، وامتدت الاحتجاجات إلى ألمانيا ضد الرأسمالية حيث تقدر استطلاعات الرأى أن نحو ٨٠٪ من الشعب الألمانى يرون أنه على الحكومة اتخاذ إجراءات أكثر قوة فى مجال تحقيق العدالة الاجتماعية ، ضد الرأسمالية الجشعة^(١) وذلك برغم أن النظام الألمانى يدخل ضمن ما يسمى بنظام السوق الاجتماعية ، وهو ينحاز لحد ما نحو العدالة الاجتماعية مقارنة بغيره من النظم الرأسمالية ، واجتاحت المظاهرات اليونان ومدريد وأثينا وغير ذلك من المدن الأوروبية وامتدت إلى اليابان ، ويلاحظ أن كل هذه المظاهرات والاحتجاجات جاءت بعد أسابيع قليلة من الثورة المصرية ، وكلها تقريبا اعترفت بأنها تحاكي المصريين بل وصلت تلك المظاهرات إلى القدس ودولة العدو ، حيث نادوا أيضا بالعدالة الاجتماعية على غرار المصريين ، فلم ينكر أحد من الأعداء أو الأصدقاء فضل المصريين فى إيقاظ العالم ، والوعى الشعبى على مستوى العالم بأهمية قضية العدالة الاجتماعية ، وحاجة معظم العالم لها الآن ، وهم يقصدون فعلا العدالة البيئية ، والواقع أنها ثورة فى الوعى الشعبى ، وهو الأهم والأخطر ، قد يتساءل البعض هل تحققت فعلا العدالة فى مصر أو غيرها؟ ، والإجابة أن ثورة الوعى هى الأساس ، وهى القائد الذى سيحول العدالة من حلم إلى واقع مستقر وثابت فى المستقبل القريب بإذن الله ، لأن المهم والباقى هو الشعب الواعى ، ولقد بدأت ثورة الوعى الاجتماعى بالعدالة فى مصر وانطلقت إلى أنحاء شتى فى العالم ، وما هى إلا سنوات قليلة ويتحول هذا الوعى إلى سلوك يفرض نفسه على أرض الواقع ، وهو يوم قادم لا محالة وقريبا بإذن الله ، إن العدالة البيئية كانت هى السبب الرئيسى المشترك لثورات يوليو وينابر

(١) (الأهرام ، ٢٣/١٠/٢٠١١م).

ويونيو، إلا أن المؤلف يرى أن مزايا ثورة يوليو تبدو عيوب ثورة يناير، وعيوب ثورة يوليو ستكون مزايا ثورة يناير بمشيئة الله، حيث إن ثورة يناير ليس لها قيادة عكس ثورة يوليو، حيث قامت بقيادة كبيرة استطاعت أن تجمع الشعب حولها وخطت خطوات واسعة في مجال العدالة البيئية، ولكن ثقة الشعب في قادته أدت لاعتماد الشعب على ذلك، ومن ثم ساهم ذلك بشكل رئيسي في حدوث أخطاء، ومع غياب قائد ثورة يوليو عام ١٩٧٠م، حدثت انتكاسة واضحة في العدالة البيئية، لغياب وعي الشعب واعتمادة على زعيمه، ولكن ثورتى يناير ويونيو هما ثورتين في الوعي الشعبى والسياسى فى المقام الأول، وساعد على ذلك عدم وجود قيادة، وبمرور الوقت سينضج هذا الوعي الشعبى وهو الضمان الحقيقى لتحقيق أهداف الثورة، وهى العدالة البيئية وتحقيقها لواقع على الأرض قريبا جدا بإذن الله تعالى، ومن هنا يرى المؤلف أن عدم وجود قيادة لثورة يناير وإن بدت للبعض أنها عيب فى المدى القريب، ولكنها على المدى البعيد ستؤدى لنضج الشعب واعتماده على نفسه، ومن ثم استمرارها وعدم إجهاضها كما حدث فى ثورة يوليو، ومن ثم فثورة الوعي تبدو كشجرة ترتفع يوما بعد يوما وتصبح أكثر رسوخا فى الأرض خاصة بعد ثورة ٣٠ يونيو بمشيئة الله تعالى.

رابعا: العولمة «النظام العالمى» والعدالة البيئية:

أدت سياسات العولمة إلى زيادة تركيز الثروة فى يد قلة، حيث يشير تقرير حديث لمنظمة أو كسفام OXFAM الدولية نشر فى مؤتمر دافوس، أكد التقرير تزايد التفاوت واللامساواة فى الثروة فى معظم أنحاء العالم، حيث إن أغنى ١٪ من سكان العالم قد زادت دخولهم بنسبة ٦٠٪ خلال السنوات العشرين الماضية، وإن أغنى ١٠٠ شخصية فى العالم قد زادت مكاسبهم فى عام ٢٠١٢م فقط بـ ٢٤٠ مليار دولار، فى عام واحد فقط وهذا رقم يعادل أربعة أضعاف ما يحتاجه العالم للقضاء على الفقر، وإذا أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية كمثال لأثر العولمة كان دخل أغنى ١٪ من الأمريكان يعادل ١٠٪ من الدخل القومى، وارتفعت هذه النسبة عام ٢٠١٢م إلى ٢٠٪ من الدخل القومى، وهذا حدث بدرجات متفاوتة فى معظم أنحاء العالم حتى داخل الاتحاد السوفيتى الذى كان يعد قلعة الشيوعية أصبح الآن يعانى من التفاوت الطبقي مثل بقية الدول الأخرى^(١) فالعولمة تعتمد

(١) (الأهرام، ٢٠١٣/٢/٩م، ص ٦).

على قانون السوق الذى يفرض تعظيم الاستهلاك ليكون الهدف الأول والأخير هو الربح المادى^(١) فالعولمة لا تستهدف إزالة القيود الاقتصادية فقط، وإنما تستهدف أيضا إزالة قيود الدولة الوطنية، فهى تمارس سياسة تجريد الدولة الوطنية من قوتها، من خلال رفع الحواجز المقامة بين الدول وبعضها لتيسير انسياب السلع والخدمات بين الدول دون قيود، مما يصب فى النهاية لمصلحة الدول الكبرى، والنتيجة أن هناك ٢٠٪ من دول العالم تستحوذ على ٨٥٪ من الناتج العالمى الإجمالى، و٨٤٪ من التجارة العالمية وهذا التفاوت بين الدول يترتب عليه تفاوت آخر داخل كل دولة ومدينة وقرية^(٢) ولذلك فالعولمة وسيلة حديثة لفرض مزيد من السيطرة الأمريكية والدول الغربية على العالم الثالث، ويعتبرها البعض وسيلة لأمركة العالم^(٣) من خلال إطار عام تحكمه خمسة احتكارات أساسية وهى:

- احتكار الموارد الطبيعية على مستوى العالم.
 - احتكار الأسلحة خاصة أسلحة الدمار الشامل.
 - احتكار التكنولوجيا الحديثة فى المجالات الرئيسية.
 - احتكار وسائل الإعلام والاتصال.
 - احتكار أسواق التمويل المالى العالمى (محمد عبد الله، ٢٠٠٠، ص ٧٩).
- واستطاعت الدول الكبرى بقيادة أمريكا من تحقيق سيطرتها وأهدافها من خلال أدوات أو وسائل مختلفة أهمها ما يلى:

١- البنك الدولى وصندوق النقد وسياستهما الاقتصادية:

أمريكا والدول الصناعية الكبرى هم المسيطرون على سياسات وبرامج صندوق النقد الدولى IMF والبنك الدولى W.B وهاتان المؤسستان تعملان بالقطع لتدعيم مصالح هذه القوى العظمى، واستمرار تبعية دول العالم الثالث للدول الكبرى، ولذلك تعملان هاتان المؤسستان على الحد من تدخل الدول فى الاقتصاد فى جميع الدول النامية، بحجة أن ذلك هو سبب أزمة العالم الثالث^(٤).

(١) (السيد ياسين، ٢٠٠٢، ص ١٤).

(٢) (نبيل حشاد، ٢٠٠١، ص ١٣).

(٣) (شوقى جلال، ١٩٩٧، ص ٢٢٩).

(٤) (Vic George, 1988, 83).

ولذلك دائماً يحدثان كل الدول التي تتعامل معهما على الحد من تدخل الدولة، وخصخصة هذه الدول واللجوء إلى نظام السوق والانفتاح الاقتصادى، والسؤال هل نجحت هذه السياسات فى خدمة مصالح الدول النامية أم مصالح الدول المتقدمة^(١)؟! .

والواقع يثبت ويؤكد فشل ذلك فى الماضى والحاضر، حيث حققت دول كثيرة معدلات عالية للتنمية فى ظل تدخل الدولة، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلى المصرى قبل حرب ١٩٦٧م نحو ٨,٣٪ سنوياً^(٢) وكذلك دول أخرى عديدة اتبعت هذا النهج وربما بتدخل أقوى للدولة حيث بلغ معدل النمو فى دولة بلغاريا الاشتراكية فى الستينيات ٩,٥٪ والاتحاد السوفيتى ٨,٩٪^(٣)، وكان الإنفاق العام للدولة المصرية وقتها ٧٠٪ وصل الآن إلى ٣٠٪ فقط بناء على توصيات صندوق النقد والبنك الدولى، والغريب أن الإنفاق العام فى دول رأسمالية يتعدى ذلك بكثير حيث يصل فى فرنسا عام ١٩٨٠م إلى ٤٤,٦٪ وإيطاليا ٤٢,٢٪، وإسرائيل ٤٧٪^(٤) وهذا نابع من مبدأ كيتز الذى ينادى بتوسيع نطاق تدخل الدولة فى الاقتصاد تجنباً لفشل النظام الرأسمالى فى أحيان كثيرة^(٥)، كما لا ننسى أن النموذج الصينى المعاصر الذى يعتمد على تدخل الدولة هو النموذج الأكثر نجاحاً، حيث تعدى متوسط النمو السنوى للصين خلال أكثر من عشر سنوات نسبة ١٠٪ وهى نسبة عالية جداً ترشح الصين خلال أعوام قليلة لأن تكون الاقتصاد الأكبر فى العالم، حيث يتوقع أن تسبق الولايات المتحدة الأمريكية خلال عامين أو ثلاثة قادمين، كما أن معظم التجارب الناجحة فى ماليزيا والبرازيل اعتمدت على تدخل الدولة ولم تخضع لقواعد البنك الدولى وصندوق النقد، والتي تؤدى فى النهاية لمكاسب للدول الكبرى وخسائر للدول النامية، بوجه عام هناك وصفة محددة لصندوق النقد الدولى أو البنك الدولى لجميع الدول النامية، ويمكن ملاحظة أن معظم هذه الشروط أو الوصفة تنعكس سلبياً على الفقراء وعلى تحقيق العدالة البيئية وتتلخص هذه الوصية فى الآتى:

● إجراء خفض كبير فى بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعى وخصوصاً ما يتعلق بدعم السلع الأساسية والضرورية للشعب وخاصة الفئات الفقيرة.

(١) (Robert. Clark, 1998, 53).

(٢) (أحمد النجار، ٢٠٠٢م، ص ١٢٤).

(٣) (إبراهيم العيسوى، ١٩٨٠م، ص ٢٣٠).

(٤) (أحمد النجار، ٢٠٠٢م، ص ١٨٣).

(٥) (المرجع السابق، ص ص ٩٩-١٠٠).

- زيادة أسعار الخدمات العامة "كهرباء، ومياه، وخلافه" مع زيادة أسعار الطاقة.
 - رفع يد الدولة عن التوظيف وتعيين الخريجين.
 - رفع يد الدولة عن الاستثمار أو تدعيم القطاع الحكومي، بل الإتجاه لبيع القطاع العام والخصخصة، مع الحد من زيادة الأجور الحكومية^(١) هذا بالإضافة لتحرير التجارة الخارجية لفتح الأسواق أمام سلع الدول الكبرى، وإذا رجعنا لتجربة مصر فى هذا الشأن نجد اتفاقية مصر مع صندوق النقد الدولى عام ١٩٧٧م، وسارت مصر على نهج هذه الوصية منذ هذا التاريخ إلى الآن، مما أدى فى النهاية لغياب العدالة البيئية بشكل كامل، وإضعاف الدولة حتى تصبح دولة ضعيفة أو رخوة ومطبعة للتعليمات.
- إن تقليص دور الدولة وإضعافها يؤدي لغياب العدالة البيئية، كما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء، وإلى تركيز الثروة فى يد قلة، وهذا يتعارض مع المبدأ الأساسى فى كراهية تركيز الثروة فى يد قلة، كما أن المراهنة على القطاع الخاص لقيادة التنمية أثبتت التجربة العملية من عام ١٩٧٧م إلى الآن فشلها، حيث بلغت جملة الاستثمارات الخاصة التى أتاحت فرص عمل جديدة حتى عام ٢٠٠١م من خلال بيانات البنك الدولى نحو مليون فرصة عمل فقط^(٢)، وبالنسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فكل ما جذبته مصر من عام ١٩٧٧م إلى نهاية عام ٢٠٠٣م طبقاً لإحصاءات البنك الدولى بلغ نحو ٢١ مليار دولار فقط، توجه معظمها لشراء أصول القطاع العام مثل مصانع الأسمنت، ولم يضاف إنتاجاً جديداً، فى حين أن الصين الشيوعية جذبت فى هذه الفترة أكثر من ٥٠١ مليار دولار كلها إضافات جديدة للنتاج القومى بالإضافة لإنتاج الحكومة^(٣)، هذه هى نتيجة الخصخصة التى بدأتها تاتشر فى إنجلترا على نطاق واسع، إلا أن أمريكا هى التى قامت برفع لواء الخصخصة على نطاق العالم، من أجل استمرار سيطرتها على العالم واستخدام نفوذها السياسى والاقتصادى بل العسكرى فى فرض هذه السياسة على الدول النامية^(٤).
- وكمثال للخصخصة فى مصر فقد تم بيع شركات الأسمنت الحكومية والتى بنيت أو شيدت فى الخمسينيات والستينيات تم بيعها للأجانب، وترتب على ذلك ارتفاع أسعاره من

(١) (أسامة عبد المجيد، ٢٠٠٠م، ص ٥٣).

(٢) (النجار، ٢٠٠٢م، ١٩٦).

(٣) (أحمد النجار، ٢٠١٠م، ص ٥٠ - ٥١).

(٤) (النجار، ٢٠٠٢م، ص ١٣٣).

١١٠ جنيه للطن عام ٢٠٠٢م إلى ٢٨٠ جنيه عام ٢٠٠٤م هذا بالرغم من أن هذه الشركات الأجنبية تحصل على الخامات والطاقة بأسعار رخيصة جدا أقل من السعر العالمي، بالإضافة لشبهة الفساد الكبير في عملية البيع بأسعار غير واقعية^(١) والآن تعدى السعر ٦٠٠ جنيه وفاق السعر العالمي رغم أن تكلفته لم تتعدى ٢٠٠ جنيه، مما ترتب عليه ارتفاع أسعار المساكن في مصر وإعادة توزيع الثروة لصالح الأغنياء، لأن ملكية القطاع العام سلبت من الشعب لصالح الأغنياء، وإذا عدنا إلى بداية فكرة الخصخصة في مصر فقد طرحت لأول مرة في السبعينيات عندما أعلن الرئيس السادات عن عزمه بيع هضبة الهرم لشركة أفاكة في هنج كونج، في هذه المنطقة السياحية الهامة، وثار الشعب فتراجع السادات، ثم دشن الرئيس السادات سياسة الانفتاح في منتصف السبعينيات، وسارت السياسة الاقتصادية لمصر على خطى تعليمات صندوق النقد والبنك الدولي وأمريكا، وعادت التبعية الاقتصادية والسياسية لأمريكا^(٢) وغابت العدالة البيئية عن مصر.

٢ - منظمة التجارة الدولية واتفاقية الجات والعدالة:

نشأت الجات عام ١٩٤٧م باجتماع مندوبين عن ٥٣ دولة في هافانا لمناقشة أوضاع التجارة الدولية، والعمل على التدفق الحر للتجارة في شتى أنحاء العالم، ولكن الكونجرس الأمريكي رفض التصديق على الانضمام لاتفاقية التجارة الدولية، ووقعت على الاتفاقية ٢٣ دولة فقط في جنيف عام ١٩٤٧م، وتهدف باختصار إلى تخفيض أو منع القيود الجمركية التي تعوق حرية التجارة والمساواة في المعاملة بين السلع الوطنية والمستوردة^(٣) وبعد ذلك انضمت أمريكا وكل الدول الصناعية الكبرى والتي تسيطر على ٨٠٪ من إجمالي التجارة العالمية، وهي التي تفرض شروطها تبعا لمصالحها ففي يونيو ١٩٨٤م قررت المجموعة الاقتصادية العربية إصدار قرار بفرض رسوم جمركية ١٣,٥٪ على صادرات السعودية من مادة الميثانول، بما يجعل العائد الاقتصادي للمملكة ضعيفا للغاية وربما سلبيا بهدف إفشال مشاريع السعودية في هذا الشأن.. فأين حرية التجارة هنا^(٤) وتقوم المنظمة بفرض جزاءات على من يخالفها، كما تقوم الدول الكبرى بغلق أسواقها عند الحاجة، وتؤكد

(١) (النجار، ٢٠١٠م، ص ٢٨ - ٢٩).

(٢) (جلال أمين، ٢٠١٣م، ص ص ٤٨ : ١٧٦).

(٣) (نادية منير، ٢٠٠٢م، ص ص ١٣-١٥).

(٤) (رمزي زكى، ١٩٨٩م، ص ١٠٢).

بعض الدراسات على أن معدلات التعريفه الجمركية على الواردات المصنعة فى الدول الفقيرة أعلى بأربع أضعاف من واردات الدول الغنية، مما يخل بالعدالة فى التجارة العالمية لصالح الأغنياء، وفى النهاية تلعب هذه المنظمة دورا مهما فى فتح أسواق العالم الثالث للدول المتقدمة، والحد من صادرات هذه الدول الفقيرة فى الوقت نفسه، مما يعنى فى النهاية مزيدا من الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وغياب العدالة^(١).

والحقيقة أن الجات عولت التجارة لصالح الأغنياء بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وسيطرت على ما تبقى من الاستقلال الاقتصادى للدول النامية، وجعلت من أسواق العالم الثالث ميدانا مستباحا لسيطرة القوى العظمى، التى مازالت مستمرة فى نهب ثروات العالم الثالث بأبخس الأسعار، وتصدر منتجاتها بأسعار مبالغه، بما يزيد فى النهاية من الظلم الاجتماعى الواقع على الدول النامية، وخاصة فقراؤها^(٢).

٣- الشركات متعددة الجنسيات والعدالة البيئية:

الشركات متعددة الجنسيات سمة أساسية للاستعمار الجديد، وهى تعكس التركيز المتزايد لرأس المال، بل إن القوى العظمى وعلى رأسها أمريكا تقوم بالحروب لخدمة مصالحها الاقتصادية من خلال هذه الشركات، حيث تشير التقارير إلى أن احتلال أفغانستان تبعه توسع بعض الشركات المتعددة الجنسيات، ومنها على سبيل المثال شركة (بريتش بتروليوم) وهى شركة إنجليزية أمريكية، وشركة (ستاتويل) وهاتان الشركتان زادت استثمارتهما بعد الحرب من ٧,٥ مليار دولار إلى ٨٠ مليار دولار^(٣).

وما حدث فى العراق وبعد ذلك فى ليبيا أيضا.. مشابه لذلك، وبرغم وجود آلاف الشركات المتعددة الجنسيات فإن أكبر ٥٠٠ شركة تملك نحو نصف الناتج المحلى الإجمالى لجميع دول العالم فى نهاية التسعينيات، و يبلغ دخل أكبر ثلاث شركات متعددة الجنسيات ٣٤٧,٣ مليار دولار وهو أكبر من دخل ٤٥ دولة فقيرة يعيش فيها ٣,١ مليار إنسان ومجموع دخولهم ٣٣٩,٨ مليار دولار^(٤).

(١) (17-thomas,2002,15).

(٢) (إبراهيم نافع، ٢٠٠٢م، ص ٣٤-٣٥).

(٣) (إبراهيم نافع، ٢٠٠٢م، ص ٤٦٨).

(٤) (أمل شمس، ٢٠١٣م، ص ٢١٩).

وهذه الشركات تسيطر على التجارة العالمية حيث يقدر أن نحو ٢٠٠ شركة منها تسيطر على ٧٣٪ من حركة التجارة العالمية وتؤدي في النهاية لزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء^(١).

الشركات متعددة الجنسيات والجريمة البيئية والعدالة البيئية:

بالنسبة للجرائم البيئية تؤكد التقارير العلمية أن الشركات متعددة الجنسيات كثير منها يمارس الجريمة البيئية بشكل متعمد يخل بالعدالة البيئية، فمثلا على وجه التحديد نجد أن شركة جنرال اليتريك مسؤولة عن أكثر من ٨٠ موقع للنفايات الخطرة في أمريكا، بل إن هذه الشركة لها سجل جنائي وتاريخ طويل في هذا الشأن، وكذلك شركة وستنجهاوز، وشركة فورد، وشركة جنرال موتورز، بل وغيرهم، بل إن بعض هذه الشركات قد استأجرت عصابات إجرامية منظمة للتخلص من هذه النفايات الخطرة بصورة غير قانونية في نيويورك، ونيوجرسي، وغيرهما من المواقع، فهذه العصابات تعمل كمتعهد للتخلص من النفايات الصلبة في أماكن عادة ما تكون حول سكن الفقراء^(٢).

ولهذا نجد أن غالبية الانتهاكات البيئية من نصيب الشركات الأمريكية الكبرى، وهذا يعنى أن معظم الشركات المخالفة للعدالة البيئية هي جزء أساسي من اقتصاد سياسى عالمى، وأن فساد هذه الشركات كثيرا ما يمتد لدفن هذه النفايات الخطرة بدول العالم الثالث، دون النظر لحقوق الإنسان وخاصة الفقراء، وهذه هي العنصرية البيئية وهي سياسة متعمدة تقوم بها أمريكا والدول الأوربية بتصدير النفايات السامة للدول الفقيرة، ومثال لذلك هناك صفقة تمت بين بعض الشركات متعددة الجنسيات وغينيا لدفن نفايات سامة، وهناك اتفاق آخر مع الدولة نفسها ب ٦٠٠ مليون دولار لدفن نفايات أخرى لخمس سنوات قادمة، هذا فضلا عن الرشاوى التي تدفع لقيادات في دول العالم الثالث مقابل دفن نفايات سامة وأحيانا نووية في بلدان العالم الثالث، ومنها على سبيل المثال في عام ١٩٨٨م أدين خمسة من المسؤولين فى الكونغو لدفن مليون طن نفايات سامة، مقابل ٤ مليون دولار وغيرها من صفقات، حيث تبلغ تكلفة دفن طن نفايات سامة فى الدول المتقدمة من ٤٥٠ دولار إلى ٥١٠ دولار بينما لاتتعدى نحو ١٠٠ دولار أو ١١٠ فقط فى الدول النامية ومن هنا فرق الربح^(٣).

(١) (أمل شمس، المرجع السابق، ص ٢٢٠).

(٢) (David, 2000, 227).

(٣) (David.R, 2000, p.646).

خامسا: مؤسسات العدالة البيئية المعاصرة:

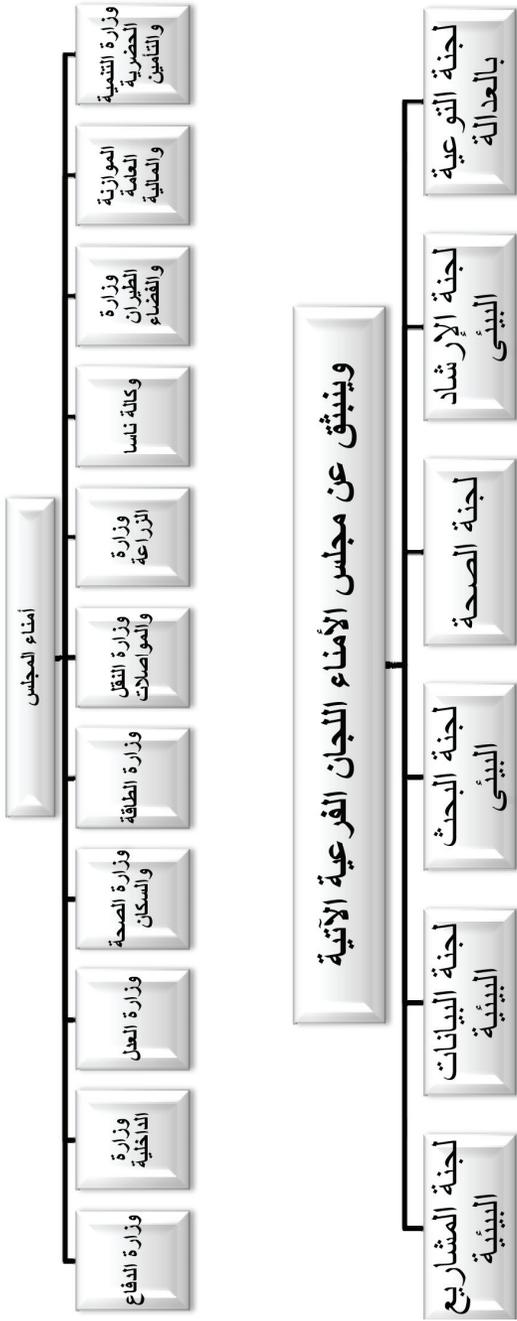
ترجع نشأة مفهوم العدالة البيئية بشكلها المعاصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع الثمانينيات^(١).

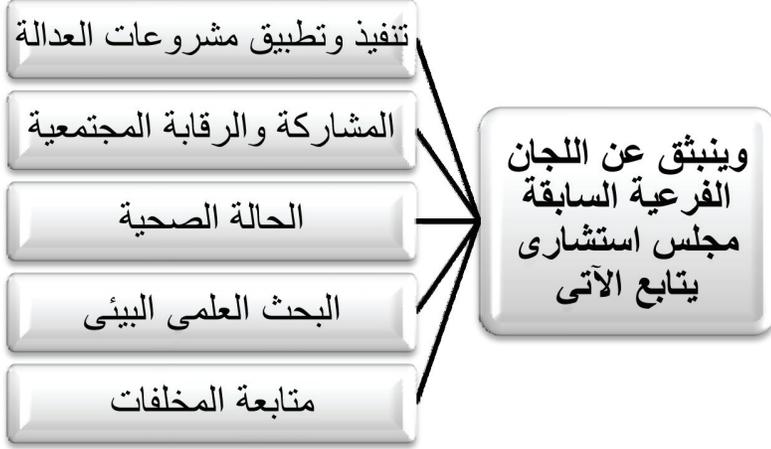
حيث بدأت جمعيات حماية البيئة تلاحظ تركيز العوادم والنفايات الخطرة في المناطق الفقيرة، والتي يسكنها أغلبية كبيرة من الأفارقة الأمريكيان، مما أدى لزيادة معدلات الإصابة بالدرن والربو وغيرها من الأمراض المرتبطة بالتلوث، مع ملاحظة أن هذه النفايات كانت توضع في أماكن معدة خصيصا لها ووفقا للنظم الصحية والبيئية المطلوبة، وكانت تجتاز اختبار تقييم الأثر البيئي، ولكن قياس الأثر البيئي وقتها كان يعتمد على مبدأ الأثر الفردي للمشروع بمعزل عما يحيط به، ولذلك كانت كل الإجراءات سليمة وفقا للقانون مما دفع الإدارة الأمريكية في عام ١٩٩٤م إلى إصدار مرسوم جديد برقم ١٢٨٩٨ يخول هيئة حماية البيئة الأمريكية تعديل هذه الإجراءات والقانون، لضمان معاملة عادلة ومنصفة لجميع أفراد المجتمع بدون تمييز، للتمتع ببيئة صحية ونظيفة، من خلال إضافة مبدأ الأثر المضاعف للتلوث لعملية التقييم البيئي، والذي يعتمد على طاقة الحمل والتحمل للبيئة بدون مضاعفة التلوث، ومن هنا أصبح التقييم البيئي يأخذ في الاعتبار تنوع أو تعدد مصادر التلوث، وتم إلغاء مبدأ الأثر الفردي للتلوث. (Rich Anand, 2004, p9).

ومن هنا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء مؤسسات خاصة بالعدالة البيئية، لها سلطات وإمكانات كبيرة، من خلال مشاركة قوية وفعالة لمعظم الوزارات والهيئات الحكومية، لكي تستطيع تفعيل العدالة البيئية في المجتمع الأمريكي، وهذا يتضح من خلال الشكل التالي الذي يمكن اعتباره نموذجا للعمل التكامل في مجال تفعيل العدالة البيئية، وقد يكون مفيدا دراسته للاستفادة منه.

(١) (Christopher, 1998, p30).

وكالة العدالة البيئية
بها رئيس تنفيذي يعمل مع مجلس الأمناء الذي يضم ممثلين عن الوزارات المعنية





(Office of Environmental Justice, Annual Report, U.S.A, 2012)

- ١ - وكالة العدالة البيئية تعمل في كل الولايات الداخلية داخل الولايات المتحدة سواء بالنسبة للحد من الملوثات أو توفير الخدمات الأساسية بعدالة، وأيضا مسؤولة عن المساواة في الحقوق والواجبات، وإجراء الدراسات المستمرة لمعرفة مدى انتشار أو انحسار الأمراض المرتبطة بالتلوث، مثل الدرن وأمراض الصدر والحساسية.
- ٢ - ويلاحظ إشترك معظم الوزارات في تفعيل العدالة البيئية، بداية من وزارة الدفاع والداخلية والعدل إلى وكالة ناسا ووزارة النقل والزراعة والطاقة والصحة والسكان والتنمية والمالية، مما يسهل التنسيق على المستوى القومي بين كافة الوزارات المعنية بتفعيل العدالة البيئية.
- ٣ - وبعد ذلك تنبثق عدة لجان عن مجلس الأمناء بعدة اختصاصات يمكن تحديدها في الآتى:
 - (أ) لجنة التوعية ونشر الوعي بين كل المواطنين بفكر وفلسفة وأهمية العدالة البيئية.
 - (ب) لجنة الإرشاد البيئي وهي مكملة لعمل التوعية، مع التركيز على تلقي أى طلبات للعون أو الرشد، والمساهمة في إعداد الكوادر المسؤولة عن العدالة البيئية.
 - (ج) لجنة الصحة لمتابعة الحالة الصحية في كافة المناطق والولايات الأمريكية، خاصة في المناطق الأفقر، أو الأكثر حاجة للمتابعة أو العناية.
 - (د) لجنة البحث البيئي، وهي مختصة بإجراء الدراسات والبحوث الخاصة لبؤر التلوث، ومتابعة الوعي البيئي الخاص بالعدالة البيئية بين كافة المواطنين وخاصة الأقل تعليما.

(هـ) لجنة البيانات والإحصاءات الخاصة بالعدالة البيئية وإتاحتها لكافة الباحثين وطلاب العلم لمتابعة البحث والدراسة فى مجال العدالة البيئية.

(و) لجنة المشروعات البيئية وهى المختصة بإقامة بعض المشروعات البيئية المساهمة فى تنقية الهواء وإعادة تدوير المخلفات وتركيب فلاتر ومرشحات ، للحد من التلوث وغيرها من مشروعات مطلوبة لتفعيل العدالة البيئية.

٤ - وينبثق عن اللجان الفرعية السابقة مجلس استشارى يتابع ويشرف على عدة واجبات أساسية تتلخص فى تدعيم المشاركة والرقابة الشعبية والمجتمعية فى مجال العدالة البيئية، مع متابعة تطور الحالة الصحية فى كافة المناطق، خاصة الفقيرة أو الأقل دخلا بجانب متابعة تنفيذ وتطبيق مشروعات العدالة البيئية والبحث العلمى ومشكلة المخلفات.

٥ - وتتدرج مؤسسات العدالة البيئية بداية من المستوى القومى إلى مستوى الولاية، ثم المحافظة، ثم المجلس المحلى للعدالة البيئية، وهى تعمل على مستوى الأحياء وهى مسؤولة على تلقى شكاوى المواطنين، وبحثها والتحقق فيها، والعمل على حلها، وكذلك اقتراح المشروعات الجديدة المطلوبة لتحسين نوعية البيئة على مستوى الحى، مثل إقامة أو تحسين محطات تنقية المياه، أو صيانة المساكن والصرف، كما يقوم بتلقى التبرعات للمشروعات الجديدة، كما يقوم بعملية التوعية البيئية بوجه عام وبقضية العدالة البيئية بوجه خاص.

● كما يقوم بعملية إعداد الكوادر فى مجال البيئة بوجه عام، والعدالة البيئية بوجه خاص، من خلال الدورات التدريبية اللازمة والاستعانة بالخبراء والمختصين من الجهات الأعلى.

● كما يقوم بتنظيم الندوات والمؤتمرات الخاصة بالعدالة البيئية، وتفعيل المشاركة الشعبية، والعمل الاجتماعى فى مجال العدالة البيئية، من خلال تقديم المساعدة للفقراء، وتحسين جودة البيئة المحيطة بالتشجير، وصيانة المرافق ومراقبة جودة المياه والهواء والغذاء.

● كما يقوم المجلس المحلى بالمشاركة فى عملية تقييم الأثر البيئى لأى مشروع يقع فى نطاق الحى، أو المجتمع المحلى، بداية من المشاركة القبلية قبل بداية المشروع، إلى

المتابعة المرحلية أثناء تنفيذ المشروع، إلى المتابعة والتقييم اللاحق لعمل المشروع من خلال حقه فى التفتيش المفاجئ على المشروع أو أى شركة، أو مصنع لمتابعة مدى التقيد بشروط الصحة والسلامة المهنية والبيئية، مما يساهم فى النهاية من تمكين المجتمع المحلى من متابعة وتقييم أى مصنع أو شركة فى المجتمع المحلى للتأكد من مدى التزامها بالقوانين البيئية المطلوبة لتفعيل العدالة البيئية^(١).



(١) (office of EnviRonmental gustice, 2012, p15).

خاتمة الكتاب:

العدالة البيئية – وعى شعب وإرادة حاكم وفلسفة دولة قوية:

إن تحقيق العدالة البيئية بمفهومها الشامل يرتبط من وجهة نظر المؤلف بثلاثة عناصر أساسية متكاملة، وغياب أى عنصر من هذا المثلث ينعكس سلبا على قوة أو استمرار العدالة البيئية، وهذه العناصر الثلاث يمكن تحديدها فى الآتى:

وعى شعبى عام:

الوعى الشعبى بالعدالة البيئية وبأنها حق وليست منحة، هى قاعدة المثلث وأهم الأضلاع الثلاث على الإطلاق، وبدونها لن تنجح أو تستمر العدالة البيئية، والوعى الشعبى يتضمن بداية معرفة لعامة الشعب بمفهوم وأبعاد العدالة البيئية، وبأنها حق وليست هبة أو إحسانا، وهذا يرتبط بالوعى الدينى والسياسى، ونشر المعرفة الدينية السليمة بين جميع المواطنين، ثم إرادة شعبية متوحددة للمطالبة بهذا الحق والإصرار عليه، فلا يضيع حق وراءه مطالب، والمؤلف يرى أن غياب الوعى الشعبى بالعدالة البيئية كان هو السبب الرئيسى لتدهور العدالة البيئية فى مصر فى السبعينيات وما بعدها، بعد غياب إرادة الحاكم والدولة القوية، بل إن غياب الوعى استغل من النظام السياسى بعد ذلك، فى القضاء على ما تحقق من إنجازات كبيرة حقا فى مجال العدالة البيئية فى الخمسينيات والستينيات، ولذلك فإن الله سبحانه وتعالى لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، وإذا الشعب يوما أراد العدالة فلا بد أن يستجيب القدر.

إرادة حاكم ونظام:

إن تحقيق العدالة البيئية لها ضلع ثانى مهم فى المثلث، وهو إرادة حاكم ونظام متكامل، يسعى عن إيمان واقتناع بفلسفة العدل كنظام للحكم والحياة بوجه عام، وتزداد أهمية الحاكم أو القائد خاصة فى الدول النامية، حيث تعتمد هذه الدول على شخصية الحاكم لحد كبير، لعدم وجود مؤسسات راسخة تحكم الدولة، هذا فضلا عن أهمية شخصية الزعيم، فى كافة الأزمنة والأمكنة، ولكن بلا شك تزداد أهميته ويتسع دوره فى الدول النامية، التى مازالت تعاني لحد كبير من غياب دولة المؤسسات، ويتبع إرادة

الحاكم إرادة النظام السياسي أو الحزب السياسي الحاكم، وهنا نتذكر مقولة مندوب الفرس عند زيارته لأمير المؤمنين رضى الله عنه، حينما رآه نائما تحت شجرة: فقال: مقولته الشهيرة: حكمت ... فعدلت ... فأمنت ... فتمت ياعمر، وخاصة وأن الشريعة الإسلامية واضحة في مسئولية الحاكم عن تحقيق العدالة، وإنها واجب على الحاكم وليس أمامه رفاهية الاختيار.

فلسفة نظام ودولة قوية:

هذا هو الضلع الأخير فى المثلث ولا يمكن تجاهله، ونعنى به أن تحقيق العدالة البيئية لا بد وأن يرتبط بالفلسفة العامة للدولة، وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية، فهى فلسفة حياة لكى تتحقق لا بد وأن تعتمد على دولة قوية وخطة متكاملة الأركان والأبعاد، وهذا يرتبط بعدة حقائق أو مطالب من وجهة نظر المؤلف يمكن إيجازها فى الآتى:

(أ) إن العدالة البيئية لا يمكن أن تتحقق بمجرد إجراءات أو قوانين اقتصادية منفردة، مثل حد أدنى للأجور فقط، لأن تفعيل أو تطبيق الحد الأدنى للأجور يرتبط بعدة أشياء مثل، خطة التنمية بوجه عام، وما فيها من خطة للتصنيع ونشر نوعية جيدة من التعليم، وحرمة تشريعات ملائمة، والدليل على ذلك يقدمه د/ جلال أمين فى قوله عندما وضعت ثورة ١٩٥٢م قانون الحد الأدنى لأجر العامل الزراعى لم ينجح تطبيقه فى البداية لانتشار البطالة والفقر ولكن بعد مشروعات التصنيع ونشر التعليم الجيد أصبح سهل التطبيق^(١)، وذلك يوضح أن نشر التصنيع والتعليم الجيد يساعد فى الحد من مشكلة البطالة، وهنا يمكن تحقيق الحد الأدنى بالتشريعات المناسبة.

(ب) إن تحقيق العدالة البيئية يحتاج لخطة تنمية شاملة، وهى بدورها تحتاج إلى دولة قوية، قادرة على تحقيق ذلك، وهذا يرتبط بدولة قوية اقتصاديا وإداريا وتخطيطا، بمعنى دولة تملك خبراء فى التخطيط والإدارة، لتوجيه الاقتصاد القومى بما يحقق العدالة البيئية بمفهومها الشامل، ودولة قوية تملك موارد واقتصاد قوى قادر على رفع نسبة الاستثمارات الوطنية لتوفير الخدمات والسلع الأساسية، وفرص عمل وأمن قومى، فمثلا مصانع السلاح هل تترك للقطاع الخاص، الصناعات الثقيلة والحربية عموما وغيرها هل

(١) (أمين، ٢٠١٣م، ص ٩٠).

تترك للقطاع الخاص؟، وحكومة قوية بمعنى القضاء على الفساد لإتاحة الفرصة للاستثمار الوطنى، والأجنبى، ودولة صادراتها لا تقل عن وارداتها، ويرى د/ جلال أمين أن مصر القوية هى التى حققت العدالة فى الخمسينيات والستينيات، ثم تراجعت الدولة القوية بعد ذلك تراجعا ممتثلا فى مظاهر عديدة، أهمها الخصخصة وتزايد العجز فى الميزان التجارى، وانتشار الفساد وسيطرة رأس المال على الحكم، والتبعية الاقتصادية للخارج، وتدهور الإنتاج والتعليم، وزيادة الواردات، وانتشار البطالة، مما أدى فى النهاية إلى دولة رخوة، وهذه الدولة لا تستطيع تحقيق العدالة^(١) فغياب الدولة القوية وخطة شاملة للتنمية هما المعوقان الأساسيان لتحقيق العدالة البيئية، ولذلك كان عرض النموذج الأمريكى فى مؤسسات العدالة البيئية، لتوضيح أهمية وجود دولة قوية قادرة على تحقيق التنمية، ويجب ملاحظة أن متطلبات الدولة القوية تختلف من بلد لآخر، تبعاً لاختلاف ظروف وموارد كل دولة فالدولة القوية فى الولايات المتحدة لا تحتاج بسط يد الدولة نظراً لتعدد الموارد الطبيعية، وراثتها وتقدم النظام الضريبي، والتقدم الصناعى والتكنولوجى، وخلافه وهنا المهم توافر الدولة القوية بغض النظر عن النظم السياسية أو الاقتصادية.

وفى الختام إذا طبقنا ذلك على ثورة يوليو نجدها افتقدت الوعى الشعبى، رغم توافر إرادة النظام والزعيم مع الدولة القوية، ولكن غياب الوعى الشعبى أدى لتراجع العدالة بعد وفاة الزعيم وتراجع الدولة القوية، والآن بعد ٣٠ يونيو يبدو واضحاً للعمامة، قوة الوعى الشعبى بأهمية قضية العدالة البيئية بغض النظر عن غياب الوعى بالتفاصيل، ولكن يبقى أن تبقى مصر فى إنتظار قائد ونظام سياسى لديه إرادة العدالة، ويسعى مع شعبه لإيجاد الدولة القوية، وهذا عندما يتحقق لن تستطيع قوة بعد ذلك أن تعوق عجلة العدالة عن التقدم والاستمرار قدما لغد أفضل قريب بمشيئة الله تعالى.

والله الموفق،،،

(١) (جلال أمين، ٢٠١٣م، ص ٢٥٨).

الملاحق

مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ م م/١ دليل التنمية البشرية معهد التخطيط القومي القاهرة ٢٠١١ م

ترتيب المحافظات ٢٠٠٧/٢٠٠٧	دليل التنمية البشرية		دليل الناتج المحلي الإجمالي		دليل التعليم		دليل توقع الحياة		متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقدرة الشرائية المعادلة باليورو		نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية (%)		معدل القراءة والكتابة (+١٥)		توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)		المحافظة
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	
١٦	٠.٧٤٣	٠.٧١٠	٠.٧٤٨	٠.٧٧٢	٧٠٢٤.٠	٦٣.١	٨٠.٧	٧١.٣	١٦٦٢.١	٧١.٧	٨٠.٥	٧٢.٠	٧٢.٠	٧٢.٠	٧٢.٠	القاهرة	
٦	٠.٧٦٥	٠.٧٣٥	٠.٧٧٦	٠.٧٨٣	٨١٦٢.١	٧١.٧	٨٠.٥	٧٢.٠	٩٥٩٠.٦	٧٠.١	٨٣.٦	٧٢.٧	٧٢.٧	٧٢.٧	٧٢.٧	الأسكندرية	
١	٠.٧٨٣	٠.٧٦٢	٠.٧٩١	٠.٧٩٥	٩٥٩٠.٦	٧٠.١	٨٣.٦	٧٢.٧	٧٩٥٠.٧	٧٧.٥	٨٢.٩	٧٢.٣	٧٢.٣	٧٢.٣	٧٢.٣	بور سعيد	
٢	٠.٧٧٦	٠.٧٣٠	٠.٨١١	٠.٧٨٨	٧٩٥٠.٧	٧٧.٥	٨٢.٩	٧٢.٣	٧٥٢٩.٥	٥٨.٥	٨١.٥	٧٢.٢	٧٢.٢	٧٢.٢	٧٢.٢	السويس	
٤	٠.٧٩٤	٠.٧٢١	٠.٧٣٨	٠.٧٨٧	٧٥٢٩.٥	٥٨.٥	٨١.٥	٧٢.٢	٧١٦٦.٨	٨٠.٥	٧٧.٦	٧٢.٦	٧٢.٦	٧٢.٦	٧٢.٦	المحافظات الحضرية	
٩	٠.٧٦٤	٠.٧١٣	٠.٧٨٦	٠.٧٩٣	٧١٦٦.٨	٨٠.٥	٧٧.٦	٧٢.٦	٨٢٨٣.٢	٧٦.٤	٧٢.١	٧١.٨	٧١.٨	٧١.٨	٧١.٨	دمياط	
١٤	٠.٧٥١	٠.٧٣٧	٠.٧٣٥	٠.٧٨٠	٨٢٨٣.٢	٧٦.٤	٧٢.١	٧١.٨	٧٩٠٩.٥	٧٨.١	٦٧.٨	٧١.٢	٧١.٢	٧١.٢	٧١.٢	الدقهلية	
١١	٠.٧٣٧	٠.٧٢٩	٠.٧١٢	٠.٧٧٠	٧٩٠٩.٥	٧٨.١	٦٧.٨	٧١.٢	٧٣٩٤.٩	٧٢.٦	٧٢.٥	٧٢.٧	٧٢.٧	٧٢.٧	٧٢.٧	الشرقية	
١٦	٠.٧٤٦	٠.٧١٨	٠.٧٢٥	٠.٧٩٥	٧٣٩٤.٩	٧٢.٦	٧٢.٥	٧٢.٧	٨١١٦.٣	٧٨.٦	٦٥.٧	٧٠.٦	٧٠.٦	٧٠.٦	٧٠.٦	القليوبية	
٦	٠.٧٣١	٠.٧٣٤	٠.٧٠٠	٠.٧٦٠	٨١١٦.٣	٧٨.٦	٦٥.٧	٧٠.٦	٧٩٩٩.٦	٧٥.١	٧٤.١	٧٢.٣	٧٢.٣	٧٢.٣	٧٢.٣	كفر الشيخ	
٧	٠.٧٥٤	٠.٧٣١	٠.٧٤٤	٠.٧٨٨	٧٩٩٩.٦	٧٥.١	٧٤.١	٧٢.٣	٨٩٥٨.٢	٧٤.٩	٧٢.٦	٧١.٥	٧١.٥	٧١.٥	٧١.٥	الغربية	
١٥	٠.٧٥٣	٠.٧٥٠	٠.٧٣٤	٠.٧٧٥	٨٩٥٨.٢	٧٤.٩	٧٢.٦	٧١.٥	٨٥٩٢.٤	٧٧.٦	٦٣.٤	٧١.٥	٧١.٥	٧١.٥	٧١.٥	المنوفية	
٥	٠.٧٣٣	٠.٧٤٣	٠.٦٨١	٠.٧٧٥	٨٥٩٢.٤	٧٧.٦	٦٣.٤	٧١.٥	٨١٥٤.٧	٧٧.٨	٧٧.٢	٧٠.٩	٧٠.٩	٧٠.٩	٧٠.٩	البحيرة	
٠٠	٠.٧٥٨	٠.٧٣٥	٠.٧٧٤	٠.٧٦٥	٨١٥٤.٧	٧٧.٨	٧٧.٢	٧٠.٩	٨١٢٢.٥	٦٧.٥	٧٠.٣	٧١.٥	٧١.٥	٧١.٥	٧١.٥	الإسماعيلية	
٠٠	٠.٧٣٤	٠.٧٣٤	٠.٦٩٤	٠.٧٧٥	٨١٢٢.٥	٦٧.٥	٧٠.٣	٧١.٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	الوجه البحري	
٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	حضر	
١٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	ريف	
٢٢	٠.٧٥٢	٠.٧٢٠	٠.٧٩٤	٠.٧٤٢	٧٤٩٣.٤	٧٧.٥	٨٠.٣	٦٩.٥	٨٠٥٢.٢	٧٣.٧	٥٩.٥	٧١.٦	٧١.٦	٧١.٦	٧١.٦	الجيزة	
٢١	٠.٧١٧	٠.٧٣٢	٠.٦٤٢	٠.٧٧٧	٨٠٥٢.٢	٧٣.٧	٥٩.٥	٧١.٦	٧٦٦٧.٠	٧٠.٨	٥٩.١	٦٩.٥	٦٩.٥	٦٩.٥	٦٩.٥	بني سويف	
٢٠	٠.٦٩٩	٠.٧٢٤	٠.٦٣٠	٠.٧٤٢	٧٦٦٧.٠	٧٠.٨	٥٩.١	٦٩.٥	٧٨٦٩.٠	٧٤.٢	٥٨.٧	٦٩.٣	٦٩.٣	٦٩.٣	٦٩.٣	الفيوم	
١٨	٠.٧٠٢	٠.٧٢٩	٠.٦٣٩	٠.٧٣٨	٧٨٦٩.٠	٧٤.٢	٥٨.٧	٦٩.٣	٧٢٩٠.٦	٧٣.٥	٦٠.٩	٧٠.٧	٧٠.٧	٧٠.٧	٧٠.٧	المنيا	
١٨	٠.٧١٠	٠.٧١٦	٠.٦٥١	٠.٧٦٢	٧٢٩٠.٦	٧٣.٥	٦٠.٩	٧٠.٧	٦٦٦٣.٤	٧٩.٥	٦١.٥	٧٠.٥	٧٠.٥	٧٠.٥	٧٠.٥	أسيوط	
١٠	٠.٧١١	٠.٧٠١	٠.٦٧٥	٠.٧٥٨	٦٦٦٣.٤	٧٩.٥	٦١.٥	٧٠.٥	٥٨٠٦.٨	٧٨.٨	٦٥.٢	٧٠.٥	٧٠.٥	٧٠.٥	٧٠.٥	سوهاج	
١٢	٠.٧١١	٠.٦٧٨	٠.٦٩٧	٠.٧٥٨	٥٨٠٦.٨	٧٨.٨	٦٥.٢	٧٠.٥	٨٢٧٧.٨	٨٣.٥	٧٢.٢	٦٩.٨	٦٩.٨	٦٩.٨	٦٩.٨	قنا	
٠٠	٠.٧٤٨	٠.٧٣٧	٠.٧٦٠	٠.٧٤٧	٨٢٧٧.٨	٨٣.٥	٧٢.٢	٦٩.٨	٦٤١٥.٨	٧٦.٦	٧٧.٠	٧١.٢	٧١.٢	٧١.٢	٧١.٢	الأقصر	
٠٠	٠.٧٤٥	٠.٦٩٥	٠.٧٦٩	٠.٧٧٠	٦٤١٥.٨	٧٦.٦	٧٧.٠	٧١.٢	٧٢٥٣.٦	٦٧.٦	٦٤.٤	٧٠.٢	٧٠.٢	٧٠.٢	٧٠.٢	أسوان	
٠٠	٠.٧٠٨	٠.٧١٥	٠.٦٥٥	٠.٧٥٣	٧٢٥٣.٦	٦٧.٦	٦٤.٤	٧٠.٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	الوجه القبلي	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	حضر	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	ريف	
٠.٢	٠.٧٧٣	٠.٧٢٥	٠.٨٢٣	٠.٧٧٠	٧٦٩١.٥	٧٢.٣	٨٧.٣	٧١.٢	١١٥٢٩.٣	٨٢.٣	٨١.٨	٧١.٢	٧١.٢	٧١.٢	٧١.٢	البحر الأحمر	
٠.٣	٠.٧٩٤	٠.٧٩٢	٠.٨٢٠	٠.٧٧٠	١١٥٢٩.٣	٨٢.٣	٨١.٨	٧١.٢	٩٤٠٥.٥	٧٣.١	٦٤.٩	٧١.٢	٧١.٢	٧١.٢	٧١.٢	الوادي الجديد	
٠.٤	٠.٧٣٤	٠.٧٥٨	٠.٦٧٦	٠.٧٦٨	٩٤٠٥.٥	٧٣.١	٦٤.٩	٧١.٢	٨٠٧٦.٣	٧٨.٨	٧٥.٨	٧١.٢	٧١.٢	٧١.٢	٧١.٢	مطروح	
٠٠	٠.٧٥٧	٠.٧٣٣	٠.٧٦٨	٠.٧٧٠	٨٠٧٦.٣	٧٨.٨	٧٥.٨	٧١.٢	١١٣٢٢.٣	٥٦.٥	٨٨.٤	٧١.١	٧١.١	٧١.١	٧١.١	شمال سيناء	
٠٠	٠.٧٧٨	٠.٧٨٩	٠.٧٧٨	٠.٧٦٨	١١٣٢٢.٣	٥٦.٥	٨٨.٤	٧١.١	٩١٩٦.٤	٦٦.٥	٧٧.٢	٧١.١	٧١.١	٧١.١	٧١.١	جنوب سيناء	
٠٠	٠.٧٥٣	٠.٧٥٥	٠.٧٣٦	٠.٧٦٨	٩١٩٦.٤	٦٦.٥	٧٧.٢	٧١.١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	محافظات الحدود	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	حضر	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	ريف	
٠٠	٠.٧٣١	٠.٧٢٧	٠.٦٨٩	٠.٧٧٨	٧٧٨٧.٠	٦٦.٠	٧٠.٤	٧١.٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	مصر	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	حضر	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	ريف	

مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠م م/٢ الملامح الأساسية للتنمية البشرية

المحافظة	توقع الحياة عند الميلاد ٢٠٠٧ (سنوات)		الأسر التي تحصل على		معدل القراءة والكتابة (+١٥) ٢٠٠٧ (%)	نسبة التمدد بالتعليم الأساسي والثانوي (%) ٢٠٠٨/٢٠٠٧	الناتج المحلي الإجمالي بالجنيه ٢٠٠٨/٢٠٠٧	الأسر التي لديها		
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	صريف صحي (%) ٢٠٠٨	مياه مأمونة (%) ٢٠٠٨				تلفزيون (%) ٢٠٠٨	راديو (%) ٢٠٠٨	كهرباء (%) ٢٠٠٨
القاهرة	٧١.٣	٧٢.٠	٩٩.٩	٩٦.٨	٨٠.٧	٨٢.٢	٧٧٢٦.٤
الإسكندرية	٧٢.٧	٧٢.٧	٨٠.٥	٩٣.٦	٨٩٧٨.٣
بور سعيد	٧٢.٣	٧٢.٣	٨٣.٦	٩٢.١	١٠٥٤٩.٧
السويس	٧٢.٣	٧٢.٣	٨٢.٩	٩٨.١	٨٧٤٥.٨
المحافظات الحضرية	٧٢.٢	٧٢.٢	٩٩.٩	٩٦.٨	..	٧١.٥	٨٢٨٢.٤	٩٩.٩	٨١.٧	٩٦.٧
دمياط	٧٢.٦	٧٢.٦	٧٧.٦	١٠١.٥	٧٨٨٣.٥
الدقهلية	٧١.٨	٧١.٨	٧٢.١	٩٦.٦	٩١١١.٥
الشرقية	٧١.٢	٧١.٢	٦٧.٨	٩٧.٥	٨٧٠٠.٤
القليوبية	٧٢.٧	٧٢.٧	٧٢.٥	٩١.٧	٨١٣٤.٤
كفر الشيخ	٧٠.٦	٧٠.٦	٦٥.٧	٩٩.٦	٨٩٢٧.٩
الغربية	٧٢.٣	٧٢.٣	٧٤.١	٩٦.٥	٨٧٩٩.٦
المنوفية	٧١.٥	٧١.٥	٧٢.٦	٩٥.٦	٩٨٥٤.٠
البحيرة	٧١.٥	٧١.٥	٦٣.٤	٩٩.٠	٩٤٥١.٦
الإسماعيلية	٧٠.٩	٧٠.٩	٧٧.٢	٩٧.٤	٨٩٧٠.٢
الوجه البحري	٧١.٥	٧١.٥	٩٨.٦	٩٨.٦	٦٤.٦	٨٠.٢	٨٩٢٤.٨	٩٩.٨	٧٨.١	٩٦.٧
حضر	٩٩.٨	٩٣.١
ريف	٩٨.١	٥٢.٦
الجيزة	٦٩.٥	٦٩.٥	٨٠.٣	٩٨.٢	٨٢٤٢.٨
بني سويف	٧١.٦	٧١.٦	٥٩.٥	٨٨.٧	٨٨٥٧.٤
الفيوم	٦٩.٥	٦٩.٥	٥٩.١	٨٦.٢	٨٤٣٣.٧
المنيا	٦٩.٣	٦٩.٣	٥٨.٧	٨٨.٥	٨٦٥٥.٩
أسيوط	٧٠.٧	٧٠.٧	٦٠.٩	٨٨.٥	٨٠١٩.٦
سوهاج	٧٠.٥	٧٠.٥	٦١.٥	٩٤.٧	٧٣٢٩.٧
قنا	٧٠.٥	٧٠.٥	٦٥.٢	٩٦.٢	٦٣٨٧.٥
الأقصر	٦٩.٨	٦٩.٨	٧٢.٢	١٠٥.٥	٩١٠٥.٦
أسوان	٧١.٢	٧١.٢	٧٧.٠	٩٧.١	٧٥٥٧.٤
الوجه القبلي	٧٠.٢	٧٠.٢	٩٦.٩	٣٧.٢	..	٧٧.٤	٧٩٧٨.٩	٩٩.٠	٦٢.٤	٩٠.٨
حضر	١٠٠.٠	٧٦.٥
ريف	٩٥.١	١٣.٥	٥٤.١	٨٧.٥
البحر الأحمر	٧١.٢	٧١.٢	٨٧.٣	٩٦.٣	٨٤٦٠.٧
الوادي الجديد	٧١.٢	٧١.٢	٨١.٨	١٠٠.٠	١٢٦٨٢.٢
مطروح	٧١.١	٧١.١	٦٤.٩	٨٧.١	١٠٣٤٦.١
شمال سيناء	٧١.٢	٧١.٢	٥٧.٨	٩١.٦	٨٨٨٤.٠
جنوب سيناء	٧١.١	٧١.١	٨٨.٤	٨٤.٠	١٢٤٥٤.٦
محافظات الحدود	٧١.١	٧١.١	٨٨.٤	٤٢.٨	..	٧٨.٢	١٠١١٦.١	٩٨.٦	٧٠.٨	٩٢.١
حضر
ريف
مصر	٧١.٧	٧١.٧	٩٨.٠	٥٦.٥	٧٠.٤	٧٧.٦	١٠٢٤٦.١	٩٩.٦	٧٣.٧	٩٤.٧
حضر	٩٩.٨	٨٩.٨	٨٠.٠	٩٦.٨
ريف	٩٦.٧	٣٧.٠	٦٧.٨	٩٢.٨

مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠م م/٣ الملامح الرئيسية للحرمان البشري

بالآلاف										
المحافظة	اسر بنون		أطفال يموتون دون سن الخامسة ٢٠٠٧/٢٠٠٧	أطفال خارج التعليم الأساسي والثانوي ٢٠٠٧/٢٠٠٧	أميون (+١٥) ٢٠٠٧	الفقراء		ناقصو الوزن دون الخامسة	أشخاص متعطلون	
	صرف صحي ٢٠٠٨	مياه مأمونة ٢٠٠٨				المجموع ٢٠٠٩/٢٠٠٨	الإجمالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨		إناث ٢٠٠٧	اجمالي ٢٠٠٧
القاهرة	٦,٥	٣١٥,١	١,٠٨٥,٧	٦١٩,٤	١٣٤,١	..	٢٨٣,١	١,٠٩٦
الأسكندرية	٢,٢	٥٣,٩	٦٦٤,٩	٢٧١,٢	٥٠,٨	..	١٦٢,٧	٥١,٩
بور سعيد	٠,٣	٩,٥	٧٦,٩	٢٥,٩	١,١	..	٢٢,٨	١١,٦
السويس	٠,٢	٢,٢	٦٩,٤	١,٣	١,٧	..	١٥,٩	١,٠٦
المحافظات الحضرية	١١١,٩	٣,٥	٩٨٤,٩	..	٩٢٧,٠	٩٢٧,٠	١٩٦,٧	٧٩,٧
دمياط	٠,٤	٣,٧	١٩٤,٨	١٢,٦	٢,٠	..	٢٤,٤	١٣,٨
الدقهلية	٢,٢	٣٩,٦	١١٠٦,٨	٤٧٨,٠	٥٠,٩	..	٢٠٨,٦	١٣٦,٧
الشرقية	٢,٨	٣٢,٨	١٣٤٢,٥	١,٥٨,٩	١,٥٦,٦	..	٢٢٠,٠	٩٥,٠
القليوبية	١,٩	٨١,٩	٩١٣,٣	٤٩٧,٠	٧٦,٨	..	١٥٠,٤	٦٤,٢
كفر الشيخ	٠,٨	٢,٥	٧١٧,٨	٣٠٣,٠	٥٧,٦	..	٩٥,٠	٤٨,٦
الغربية	١,٧	٣١,٥	٨٣٤,٠	٣١٥,٢	٣٣,٨	..	١٦٦,٣	٩٩,٠
المنوفية	١,٥	٣٣,٤	٧٠٨,١	٦٥٠,٠	١,٥٦,٦	..	٧٥,١	٣٩,١
البحيرة	١,٧	١,٩	١٣٨٨,٥	١١٥٢,٢	١٨٣,٨	..	١٢٤,٢	٧٦,٩
الإسماعيلية	٠,٥	٦,٥	١٧٠٣,٦	١٨٦,٢	٤٢,٠	..	٣٤,٨	١٧,٥
الوجه البحري	١٠٨,٥	٢٧٤٤,٧	١٧٥٨,٠	..	٤٥٧٥,١	٦٥٨,٧	١٧٥,٥
حضر	١٤٩,٩	٤٩٢,٧
ريف	٩٨٢,٨	٢٧٢,٩
الجزيرة	٢,٧	٢٤,٢	٥٠٥,٣	٧٤٨,٠	١٥٤,٢	..	١٤٤,٢	٣٧,٣
بني سويف	٢,٠	٧١,٤	٧٠٧,١	١٣٣٢,٦	٣٠٢,٩	..	٢٩,٤	١٣,٦
الفيوم	١,٧	٩٣,٨	٧٨١,٠	٢١٧٠,٦	١١١٧,٢	..	٢٥,٥	١٧,٦
المنيا	٣,٨	١٣١,٨	١٣٠٤,٧	١٨٤١,٧	٧١٦,٧	..	٨٢,١	٤٢,٠
أسيوط	٤,٥	١١٠,٣	١٠١٣,١	١٢٠٨,٤	٣٥٥,٢	..	٨٢,٠	٤٤,٦
سوهاج	٣,٠	٥٥,٠	١٠٩١,٧	١٩٢,١	٦٧,٣	..	٩٨,٦	٥٦,٩
قنا	٢,٠	٣١,١	٨,٨٨	٢٢٥,٤	٤٨,٥	..	٦١,٢	٢٧,١
الأقصر	٠,٦	٦,٠	١٠٢,٤	١٠٣٣٩,٨	٣٥٧٢,٦	..	٢٣,٤	١,٠٦
أسوان	٠,٤	٨,٣	٢١٧,٢	٥٤,٤	١٧,١
الوجه القبلي	١٩٤,٢	٣٩٣٤,٨	١٨٨٧,٠	١٨٧,٢
حضر
ريف
البحر الأحمر	٠,١	١,٩	٢٩,٩	١,٨	١,٠
الوادي الجديد	٠,١	..	٢٦,٤	١٠,٦	٩,٧
مطروح	٠,٣	١١,٧	٨٤,٩	٣,٥	١,٥
شمال سيناء	٠,٣	٧,٨	٦١,٤	٣٨٧,١	١١٣,٠	..	٣,٧	٢,٦
جنوب سيناء	٠,٣	٣,٣	١٥,٢	٤,٦	٠,٩
مقاطعات الحدود	٣٥,١	١٧٢,٩	..	٧٦,٨	٥,٦
حضر	١٦١٩١,٠	٤٥٤٣,٤
ريف
مصر	٣٤١,٣	٦٩٦٤,٣	٤٤,٢	٤٧٠٦,٨٠	٤٧٠٢٣,٥	١٧٠٢٣,٥	٢١٣٥,٠	١,٠٥٧
حضر
ريف

٥. المجموع قد لا يساوي مجموع المحافظات لاستيعاد محافظتي حلوان و٦ أكتوبر (النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٦م).

مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠م م/١٦ توزيع الدخل والفقير

المحافظة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالجنبة ٢٠٠٨/٢٠٠٧		الأئصبة الداخلية		معامل جيني ٢٠٠٩/٢٠٠٨	الفقراء (%) من السكان		أجور الأيسر الفقيرة (%)	
	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	نسبة أعلى ٢٠% إلى أنى ٢٠% ٢٠٠٩/٢٠٠٨	نسبة أدنى ٤٠% من الأشخاص من الدخل ٢٠٠٩/٢٠٠٨		إجمالي الفقراء ٢٠٠٩/٢٠٠٨	الفقراء المقفون ٢٠٠٩/٢٠٠٨	من إجمالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨	من دخولهم ٢٠٠٩/٢٠٠٨
القاهرة	٧٧٢٦.٤	٨٩٧٨.٣	٦.١	١٨.٨	٠.٣٨	٧.٦	٤.٩	٤٣.٢	
الأسكندرية	٢٢.٦	٢٢.٦	٤.٢	٤.٢	٠.٣٠	٦.٤	٤.٥	٤٤.٤	
بور سعء	١٠٥٤٩.٧	٢٠.١	٥.٢	٢٠.١	٠.٣٤	٤.٤	٢.٤	٣٧.٠	
السويء	٨٧٤٥.٨	٢٢.٦	٤.٢	٢٢.٦	٠.٢٩	١.٩	١.٥	٤٣.٨	
المحافظات الحضرية	٠.٠	٢٠.١	٥.٤	٢٠.١	٠.٣٥	٦.٩	٤.٦	٤٣.٥	
دمياط	٧٨٨٣.٥	٢٧.٢	٢.٨	٢٧.٢	٠.٢١	١.١	١.٢	٣١.٨	
الدقهلية	٩١١١.٥	٢٦.٦	٣.٠	٢٦.٦	٠.٢٢	٩.٣	٦.٤	٤٠.١	
الشرقية	٨٧٠٠.٤	٢٨.٠	٢.٦	٢٨.٠	٠.١٩	١٩.٢	١٣.٠	٣٧.٣	
القليوبية	٨١٣٤.٤	٢٥.٨	٣.١	٢٥.٨	٠.٢٣	١١.٣	٩.٣	٥٢.٦	
كفر الشيخ	٨٩٢٧.٩	٢٧.١	٢.٨	٢٧.١	٠.٢١	١١.٢	٦.٩	٣٩.٧	
الغربية	٨١٧٩.٦	٢٥.٩	٣.٢	٢٥.٩	٠.٢٤	٧.٦	٦.٩	٥٢.٧	
المنوفية	٩٨٥٤.٠	٢٦.٤	٣.١	٢٦.٤	٠.٢٣	١٧.٩	١٤.٢	٣٩.٠	
البحيرة	٩٤٥١.٦	٢٨.٢	٢.٦	٢٨.٢	٠.١٩	٢٣.٥	١٧.٨	٣٩.٠	
الإسماعيلية	٨٩٧٠.٢	٢٤.١	٣.٧	٢٤.١	٠.٢٧	١٨.٨	١٣.٧	٤٠.٢	
الوجه البحري	٠.٠	٢٦.٣	٣.٠	٢٦.٣	٠.٢٣	١٤.٢	١٠.٣	٤١.٠	
حضر	٠.٠	١٥.١	٨.٠	١٥.١	٠.٢٧	٧.٣	٤.٩	٣٨.٤	
ريف	٠.٠	٣٢.٣	١.٨	٣٢.٣	٠.٢٠	١٦.٧	١٢.٥	٤١.٤	
الجيزة	٨٢٤٢.٨	٢٠.٢	٥.٢	٢٠.٢	٠.٣٤	٢٣.٠	١٦.٥	٤٣.٢	
بنى سويف	٨٨٥٧.٤	٢٧.٠	٢.٨	٢٧.٠	٠.٢١	٤١.٥	٣٣.١	٤٤.٨	
الفيوم	٨٤٣٣.٧	٢٧.٥	٢.٨	٢٧.٥	٠.٢١	٢٨.٧	١٩.٨	٣٦.٠	
المنيا	٨٦٥٥.٩	٢٥.٦	٣.٢	٢٥.٦	٠.٢٤	٣٠.٩	٢٣.٧	٣٩.٤	
أسيوط	٨٠١٩.٦	٢٣.٨	٣.٧	٢٣.٨	٠.٢٧	٦١.٠	٤٨.٣	٤٠.٤	
سوهاج	٧٣٢٩.٧	٢٥.٨	٣.١	٢٥.٨	٠.٢٣	٤٧.٥	٣٦.٣	٤١.٢	
قنا	٦٣٨٧.٥	٢٥.٨	٣.١	٢٥.٨	٠.٢٣	٣٩.٠	٢٨.٥	٤٠.٢	
الأقصر	٩١٠٥.٦	٢٥.٤	٣.٢	٢٥.٤	٠.٢٤	٤٠.٩	٣٠.٨	٤٢.٣	
أسوان	٧٠٥٧.٤	٢٣.٦	٣.٦	٢٣.٦	٠.٢٧	١٨.٤	١٣.٩	٤٠.٣	
الوجه القبلي	٠.٠	٢٣.٤	٤.٠	٢٣.٤	٠.٢٨	٣٦.٩	٢٧.٧	٤١.٠	
حضر	٠.٠	١٢.٨	١١.٠	١٢.٨	٠.٣٣	٢١.٣	١٤.٧	٤١.٦	
ريف	٠.٠	٣١.٦	١.٩	٣١.٦	٠.٢٣	٤٣.٧	٣٤.٦	٤٠.٩	
البحر الأحمر	٨٤٦٠.٧	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	
الوادي الجديد	١٢٦٨٢.٢	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	
مطروح	١٠٣٤٦.١	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	
شمال سيناء	٨٨٨٤.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	
جنوب سيناء	١٢٤٥٤.٦	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	
محافظات الحدود	٠.٠	٢٢.٨	٤.٣	٢٢.٨	٠.٣٠	١١.١	٩.٢	٤٦.١	
حضر	٠.٠	١٧.٠	٧.٨	١٧.٠	٠.٣٠	٤.٨	٢.٥	٣١.٣	
ريف	٠.٠	٤٨.٢	٠.٧	٤٨.٢	٠.٢٣	٢٣.٢	٢٣.٤	٥١.٩	
مصر	١٠٢٤٤.١	٢٢.٣	٤.٤	٢٢.٣	٠.٣١	٢١.٦	١٥.٢	٤١.٣	
حضر	٠.٠	٢٠.٧	٥.١	٢٠.٧	٠.٣٤	١١.٠	٧.٢	٤١.٤	
ريف	٠.٠	٢٦.٠	٣.١	٢٦.٠	٠.٢٢	٢٨.٩	٢١.٨	٤١.٢	

تقدير نسبة الأمية (١٠ سنوات فأكثر) طبقا للمحافظات والنوع
بحث القوى العاملة ٢٠١٢م

المحافظات	حضر			ريف			جملة		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
القاهرة	١٣	٢٢	١٧.٤	-	-	-	١٣	٢٢	١٧.٤
الأسكندرية	١٢.٣	٢٠.٨	١٦.٥	-	-	-	١٢.٣	٢٠.٨	١٦.٥
بور سعيد	٩.٣	١٧	١٣.١	-	-	-	٩.٣	١٧	١٣.١
السويس	١٢.٨	٢١	١٦.٨	-	-	-	١٢.٨	٢١	١٦.٨
دمياط	٩.٧	١١.٨	١٠.٧	١٣	٢٠.٥	١٦.٧	١١.٧	١٧	١٤.٣
الدقهلية	١٣.٩	٢١.٦	١٧.٧	٣١	١٧.٨	٢٤.٣	١٦.٧	٢٨.٣	٢٢.٤
الشرقية	١١.٤	٢٣.٢	١٧.٣	٢٢.٤	٣٧.٩	٢٩.٩	١٩.٨	٣٤.٣	٢٦.٩
القليوبية	١١.٣	٢٣.٩	١٧.٥	١٨.٧	٣٤.٢	٢٦.٣	١٥.٣	٢٩.٥	٢٢.٢
كفر الشيخ	١٨.٥	٢٩.٣	٢٤	٢٠	٣٧.٨	٢٨.٩	١٩.٦	٣٥.٨	٢٧.٧
الغربية	٩	١٨.٦	١٣.٨	١٥.٥	٣٢.٤	٢٣.٨	١٣.٥	٢٨	٢٠.٧
المنوفية	٨.٤	١٧.٧	١٣	١٢.٧	٢٨.٤	٢٠.٣	١١.٨	٢٦.١	١٨.٧
البحيرة	١٠.٤	٢٠.٥	١٥.٤	٢٥.٥	٤٦.١	٣٥.٦	٢٢.٦	٤١	٣١.٦
الإسماعيلية	٦.٣	١٤.٨	١٠.٦	٩.٦	٢٨.٤	١٨.٧	٨.١	٢١.٩	١٤.٩
الجيزة	١٢.٧	٢٣.٩	١٨.٢	١٩.٣	٣٩.٣	٢٨.٨	١٥.٤	٢٩.٩	٢٢.٤
بني سويف	٢٠.٤	٣٥.٣	٢٧.٩	٢٥.٢	٤٩.١	٣٧	٢٤	٤٥.٧	٣٤.٨
الفيوم	١٧.٦	٢٦	٢١.٦	٢٨.٣	٥٠.٣	٣٨.٧	٢٥.٧	٤٤.٥	٣٤.٧
المنيا	١٧.٧	٣٢.٣	٢٥	٢٧.٧	٥٢.٣	٣٩.٧	٢٥.٧	٤٨.٣	٣٦.٨
أسيوط	١٣.٤	٢٦.١	١٩.٦	٢٥.٤	٤٧.٥	٣٦.٣	٢٢.١	٤١.٧	٣١.٧
سوهاج	١٦.٩	٣٠.٦	٢٣.٧	٢٥.٥	٤٩.١	٣٧.٤	٢٣.٦	٤٥	٣٤.٣
قنا	١١.٢	٢٠	١٥.٦	٢٣	٤٥	٣٤	٢٠.٦	٤٠	٣٠.٣
أسوان	١١.٩	١٩.٣	١٥.٥	١٢.١	٢٧.٤	١٩.٨	١٢	٢٤.١	١٨
الأقصر	١٨.٢	٣٠.٧	٢٤.٣	٢٦.٢	٤٦.١	٣٦.١	٢٣.١	٤٠.٢	٣١.٥
البحر الأحمر	٩.٩	١٥.٨	١٢	-	-	-	٩.٩	١٥.٨	١٢
الوادي الجديد	٥.٦	١٢.٤	٨.٨	٩.٦	١٨.٩	١٣.٩	٧.٧	١٥.٧	١١.٥
مطروح	١٩.٩	٤٥.٣	٣٢	٥.٧	٢٩.٦	١٧.٤	١٦.١	٤٠.٩	٢٨
شمال سيناء	١٥.١	٢٤.٢	١٩.٤	١٠	٢٧.٥	١٨.٦	١٣.٢	٢٥.٤	١٩.١
جنوب سيناء	٨.٧	١٦.٤	١١.١	٢١.٦	٢٩.٨	٢٤.٣	١٤.٥	٢٢.٦	١٧.١
إجمالي الجمهورية	١٢.٨	٢٢.٨	١٧.٧	٢١.٤	٤٠.٤	٣٠.٧	١٧.٧	٣٢.٥	٢٤.٩

مراجع الكتاب

أولاً: المراجع العربية

- ١ - القرآن الكريم.
- ٢ - الإنجيل.
- ٣ - التوراة.
- ٤ - إبراهيم العيسوى، سياسة مصر الاقتصادية، مجلة مصر المعاصرة القاهرة، يوليو ١٩٧٤م، العدد ٣٥٧.
- ٥ - إبراهيم شحاتة، برنامج للغد: تحديات وتطلعات الاقتصاد المصرى فى عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٧م.
- ٦ - إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولة والأمركة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- ٧ - ابن حجر - أحمد بن على العسقلانى، فتح البارى بشرح صحيح البخارى، بيروت، دار المعرفة، ١٩٧٩م.
- ٨ - ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ب ت، الجزء ٢٢٩.
- ٩ - أحمد السيد النجار، الاقتصاد المصرى من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- ١٠ - أحمد السيد النجار، الانهيار الاقتصادى فى عصر مبارك، القاهرة، دار ميريت للنشر، الطبعة الثانية، ٢٠١٠م.
- ١١ - أحمد السيد النجار، الأهرام، ١٨ يونيو ٢٠١٣م، ص ١٠.
- ١٢ - أحمد السيد النجار، الأهرام، ٢٠ / ١٠ / ٢٠١١م، ص ١٠.
- ١٣ - أحمد النكلاوى، على الحوات، علم الاجتماع: مدخل لدراسة المشكلات الاجتماعية، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، ١٩٨٢م.
- ١٤ - أحمد أمين سليم، سوزان عباس عبد اللطيف، الجريمة والعقاب فى الفكر المصرى القديم، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ٢٠٠١م.

- ١٥ - أحمد بن محمد بن علي المقرئ القيومي، المصباح المنير، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م.
- ١٦ - أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الأربعون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤م.
- ١٧ - أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (مكتبة لبنان، ١٩٧٧م).
- ١٨ - أسامة عبد المجيد العاني، أثر برامج التثبيات الاقتصادية والتكيف الهيكلي في تعميق مشكلة الفقر في أقطار عربية مختارة، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، يوليو ٢٠٠٠م.
- ١٩ - إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، الجزء الخامس، دار الملايين، بيروت، (ب. ت).
- ٢٠ - إسماعيل صبرى عبد الله، أبرز المعالم الجديدة في نهاية القرن العشرين، عالم الفكر، المجلد ٢٦، ٣٤، يوليو ١٩٩٨م.
- ٢١ - أفلاطون، جمهورية أفلاطون، ترجمة فؤاد زكريا، مراجعة محمد سالم، المؤسسة المصرية العامة للنشر والتأليف، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ٢٢ - أمل عبد الفتاح شمس، الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمى، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠١٣م.
- ٢٣ - إميل دور كايم، قواعد المنهج فى علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم، السيد محمد بدوى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨م.
- ٢٤ - الأهرام، ٩ / ٢ / ٢٠١٣، ص ٦.
- ٢٥ - الأهرام، ٩ / ٢ / ٢٠١٣، ص ٦.
- ٢٦ - بريان بارى (ترجمة كمال المصرى)، الثقافة والمساواة - نقد مساواتى للتعددية الثقافية، عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة، الكويت، نوفمبر ٢٠١١م.
- ٢٧ - البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الثانى، القاهرة، ١٩٥٥م.
- ٢٨ - البيربايية (ترجمة محمد مندور)، تاريخ إعلان حقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو، القاهرة، (ب. ت).

- ٢٩ - تقرير الأمم المتحدة للعدالة البيئية، الأهرام، القاهرة، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٢م، ص ٢١.
- ٣٠ - جابر عبد الحميد، علم النفس البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ٣١ - جاسر عبد الرازق - وآخرون، حالة حقوق الإنسان في مصر، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، القاهرة، التقرير السنوي، لعام ٢٠٠٤م.
- ٣٢ - الجرجاني، التعريفات، المطبعة المحمدية المصرية، القاهرة، ١٣٢١هـ.
- ٣٣ - جريدة الشروق، ٢٠ / ٥ / ٢٠١٣م، ص ٩.
- ٣٤ - جريدة وطني، القاهرة، ١٦ / ١ / ١٩٨٩م.
- ٣٥ - جلال أمين، ماذا حدث للثورة المصرية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٣م.
- ٣٦ - جلبرتو جالوبين وآخرون، تزايد الفقراء في العالم والتنمية المستدامة، مجلة العلم الاجتماعية، اليونسكو، القاهرة، العدد ١٢١، ١٩٨٩م.
- ٣٧ - جمال البناء، نظرية العدل في الفكر الأوربي والفكر الإسلامي، ١٩٩٥م، القاهرة، دار الكتاب العربي.
- ٣٨ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، تعداد السكان، ٢٠١٠م.
- ٣٩ - جورج قسيس، التربية البيئية، عمان، معهد التربية، وحدة اليونسكو، ١٩٧٩م.
- ٤٠ - جورج ماكنيل، استراتيجيات تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة العلوم، جامعة الكويت، ١٩٩٠م.
- ٤١ - جون راولز (ترجمة محمد هاشمي) في مفهوم العدالة، مجلة مدارات فلسفية، ٢٠١٢، الجمعية الفلسفية المغربية.
- ٤٢ - جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٠م.
- ٤٣ - جي روشيه، علم الاجتماع الأمريكي: دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة محمد الجوهري، أحمد زايد، دار المعارف، ١٩٨١م.
- ٤٤ - جيلفروود، ميادين علم النفس النظرية والتطبيقية، ترجمة بإشراف يوسف مراد، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣م).
- ٤٥ - حاتم عبد المنعم أحمد، الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في سوسيولوجيا البيئة، القاهرة، دار النصر للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م.

- ٤٦ - حاتم عبد المنعم أحمد، مقدمة في علم الاجتماع البيئي، دار النصر للتوزيع والنشر، القاهرة، ٢٠١٢م.
- ٤٧ - خالد محمد خالد، خلفاء الرسول، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٧٤م.
- ٤٨ - خليفة أدهم، الأهرام، ١٨ / ٢ / ٢٠١٢م، ص ١٨.
- ٤٩ - دليل التنمية البشرية في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠١٠م.
- ٥٠ - دونيلا ميدرو، مفاهيم أساسية ودراسات حالات في التربية البيئية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، القاهرة، ١٩٩٠م.
- ٥١ - رشيد أحمد - محمد صابر يني، البيئة ومشكلاتها (الكويت، عالم المعرفة) دار القبس الكويتية، ١٩٨٤م.
- ٥٢ - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، ع ٢٢٦، أكتوبر ١٩٩٧م.
- ٥٣ - رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر ١٩٨٩م.
- ٥٤ - رمزي زكي، ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٥م.
- ٥٥ - روبرت ماسرو، سمير رضوان، التصنيع في مصر (١٩٣٩ - ١٩٧٣م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١م.
- ٥٦ - زهير الأرجي، العدالة الاجتماعية وضوابط توزيع الثروة في الإسلام، دار نشر مدينة قمر المشرفة، ١٤١٥هـ، إيران.
- ٥٧ - سامي عوض الذيب، حقوق الإنسان المتنازع عليها بين الغرب والإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حقوق الإنسان العربي، ٢٠٠١م.
- ٥٨ - سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م.
- ٥٩ - سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع، مطبعة أم القرى، القاهرة، ١٩٨٩م.
- ٦٠ - السيد الحسيني، مفاهيم علم الاجتماع، دار قطري بن الفجاءة، ١٩٨٥م.
- ٦١ - السيد الحسيني، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٥م.
- ٦٢ - السيد فاضل الموسوي الجابري، العدالة الاجتماعية في النظريات الغربية، ٢٠١٢م، مؤسسة محراب الفكر الثقافية، إيران، ٢٠١٢م.
- ٦٣ - سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٧م.

- ٦٤ - السيد ياسين، الحوار الحضارى فى عصر العولمة، القاهرة، نهضة مصر، ٢٠٠٢م.
- ٦٥ - شوقى جلال، العقل الأمريكى يفكر من الحرية إلى مسخ الكائنات، مؤسسة سيناء للنشر، القاهرة، ١٩٩٧م.
- ٦٦ - صالح عبد الله الراجحى، حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والإعلان العالمى لحقوق الإنسان، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد الأول.
- ٦٧ - طلعت منصور غبريال، دراسات تجريبية فى الاتجاهات النفسية نحو البيئة فى الكويت (الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثانى، ١٩٨٥م، جامعة الكويت).
- ٦٨ - طه عبد العليم، عولمة الاقتصاد: التحدى والاستجابة رؤية مصرية، المجلة الاجتماعية القومية، يناير ٢٠٠٨م، القاهرة.
- ٦٩ - عادل عازر، العدالة الاجتماعية وتعليم الفئات البيئية، المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مايو، ١٩٩٠م.
- ٧٠ - عاطف غيث، المحرر، قاموس علم الاجتماع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م).
- ٧١ - عبد الرحمن بو وشمة، نظرية العدالة عند جون راولز، ١٨ / ٤ / ٢٠١٣م، الإنترنت، ص ١.
- ٧٢ - عبد الرحمن نصير، العدالة الاجتماعية، وزارة الثقافة، المكتبة الثقافية، ١٩٦١م، القاهرة.
- ٧٣ - عبد العزيز عبد المجيد محمد، هداة الإنسانية فى الشرق، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ب ت.
- ٧٤ - عبد الله أحمد اليوسف، العدالة الاجتماعية فى القرآن الكريم، مطبعة المنامة، البحرين، ٢٠١١م.
- ٧٥ - عبد الله السيد ولد أباه، نظرية العدالة لدى جون راولز: الأطروحة ونقدها، موريتانيا، ٢٠١٢، دار نشر الجامعة.
- ٧٦ - عدلى كامل فرج، النظام البيئى، مرجع فى التعليم البيئى لمراحل التعليم العام(القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للشئون البيئية، المطبعة العربية الحديثة، ١٩٧٦م.
- ٧٧ - عزت حجازى، الفقر فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٦م.

- ٧٨ - على عبد الواحد وافى، حسن سعفان، قصة الملكية فى العالم، القاهرة، ١٩٦٤م، مجلة الأنجلو.
- ٧٩ - على ليلة، البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع، دار الهانى للطباعة، القاهرة، ١٩٩٤م.
- ٨٠ - عمر الشوافى، بيع الأراضى للمصريين فقط، الأهرام، ٢٨ / ١٢ / ٢٠١٢م، ص٣.
- ٨١ - القاموس المحيط، ١٣٣٠، المطبعة الحسينية، الطبعة الأولى.
- ٨٢ - كمال الزيات، بناء النظرية فى علم الاجتماع، نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٠م.
- ٨٣ - لارى كوهنسى، البيئة وعالم العمل، الندوة الإفريقية لأثر البيئة على ظروف العمل، القاهرة، وزارة العمل، ٢١ مايو ١٩٩٠م.
- ٨٤ - مارك بوكانان (ترجمة أحمد على بدوي)، الذرة الاجتماعية لماذا يزداد الأثرياء ثراء والفقراء فقرا، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٠م.
- ٨٥ - مجمع اللغة العربية، معجم ألفاظ القرآن الكريم، دار الشروق، القاهرة، (ب.ت).
- ٨٦ - محمد الجوهرى - على ليلة - أحمد زايد، الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩م.
- ٨٧ - محمد الغزالى، الإسلام والأوضاع الاقتصادية، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م.
- ٨٨ - محمد بن إسماعيل بن ابراهيم، صحيح البخارى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- ٨٩ - محمد صابر سليم - وآخرون، علوم البيئة، القاهرة، وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع كلية تربية عين شمس، ١٩٨٩م.
- ٩٠ - محمد صقر خفاجة، العدالة الاجتماعية فى الأدب اليونانى، مجلة الكاتب، العدد ١٣ أبريل ١٩٦٢م.
- ٩١ - محمد عبد الرحمن الشرنوبى، الإنسان والبيئة، الطبعة الثانية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية)، ١٩٨١م.
- ٩٢ - محمد عبد الفتاح القصاص، الإنسان والبيئة (القاهرة: مجلة اليونسكو)، العدد الثالث، الشعبة القومية لليونسكو، بالقاهرة، ١٩٨٠م.
- ٩٣ - محمد عبد الفتاح القصاص، التنمية الموصولة، مجلة تنمية المجتمع، القاهرة، مؤسسة فريدريش ايبرت، ١٩٩٠م.
- ٩٤ - محمد عبد الله الجريبيع، وسائل الإعلام العربى والعولمة الثقافية، مجلة الدراسات الإعلامية المركز العربى الإقليمى للدراسات الإعلامية، يوليو - سبتمبر ٢٠٠٠م.

- ٩٥ - محمد عبيد المبارك، الإنسان والبيئة، (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع فى التعليم البيئى للتعليم العالى والجامعى، ١٩٧٨م.
- ٩٦ - محمد عمارة، الفلسفة الإسلامية فى الثروات والأموال، الأهرام، ٢٠١٣، ص ١٤.
- ٩٧ - محمد محمود ربيع، إسماعيل صبرى، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.
- ٩٨ - محمود الشرفاوى، العدالة الاجتماعية عند العرب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦م.
- ٩٩ - مرصد عدالة التنمية - مركز العقد الاجتماعى، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ٢٠١٠م.
- ١٠٠ - مرصد عدالة التنمية، مركز العقد الاجتماعى مركز دعم المعلومات واتخاذ القرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ٢٠١١م.
- ١٠١ - مطاع الواعر، نحو بناء مفهوم واضح عن العدالة الاجتماعية، الجزء الأول، ٢٠١٢/٣/٦م، الإنترنت.
- ١٠٢ - المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية وجهاز التعبئة العامة والإحصاء وبرنامج الأغذية العالمى، القاهرة، ٢٠١٣م.
- ١٠٣ - ميخائيل مكسى - اسكندر دياكون، المسيحية والبيئة، دراسات روحية (١١٣) كنيسة القديسة دميانة، بالهرم، ١٩٩٧م، مكتبة المحبة.
- ١٠٤ - ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل الهوارى، سعد مصلوع، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ١٩٩٩م.
- ١٠٥ - ناثان روزنبرج - وآخرون، الغرب وأسباب ثرائه (النمو الاقتصادى فى العالم الصناعى)، ترجمة فيليب بطرس، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- ١٠٦ - نادىة منير كيرليس، الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية ... تحديات العولمة الاقتصادية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- ١٠٧ - نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات فى مواجهة الاقتصاد العربى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠م.
- ١٠٨ - نبيل صبحى الطويل، الحرمان والتخلف فى ديار المسلمين، كتاب الأمة، وزارة الثقافة، قطر، ١٩٨٤م.

- ١٠٩ - نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها - ترجمة محمود عودة - وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م.
- ١١٠ - يحيى محمد محمود، الديون، الأهرام، ٩ يونيو ٢٠١٢م، ص ٥.
- ١١١ - يوسف التونى، معجم المصطلحات الجغرافية القاهرة، دار الفكر العربى، الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م.
- ١١٢ - يوسف القرضاوى، مشكلة الفقر وكيف عالجه الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٨٦م.
- ١١٣ - يوسف صايغ، التنمية العصرية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢م.
- ١١٤ - اليونسكو، معجم العلوم الاجتماعية، (القاهرة: مطبوعات اليونسكو)، ١٩٧٥م.



ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1 – Albrecht, S.L., The Environment as a Social Movement, Philadelphia: Sociology, vol. 37, 1979.
- 2 – Allen, Kathy: “The environmental justice movement and the Shintech case; The struggle for social justice and economic development in Louisiana’s industrial corridor”, Brandeis University, United States, 2007.
- 3 – Andre. Gunder. Frank, Capitalism and Under – development In latin America: historical studies of chile and Brazil, penguin books, London, 1971.
- 4 – Bateiha, Summer R.: Mathematics for critical numeracy; A case study of a social justice mathematics course for pre–service elementary teachers”, The University of Oklahoma, United States, 2010.
- 5 – Charles. A. Barone, Marxist Thought on imperialism, The Macmillan press TTD, London, 1985.
- 6 – Christopher. H. Foreman, The Premise and Peril of Environmental Justice, Brookings Institute Press, Washington DC, 1998.
- 7 – David. R. Simon, 2000, Corporate Environmental Crimes and Social Inequality, New Directions for Environmental Justice Research, A. B. S, American behavioral scientist, Sage periodicals press, London, 2000.
- 8 – De Schutter, Jacqueline: “Community consultation and environmental justice in the Regent Park revitalization”, Wilfrid Laurier University, Canada, 2010.
- 9 – Dorceta Taylor, Advances in environmental justice: Research, Theory, and methodology, American behavioral scientist, January, 2000, sage periodicals press, London.

- 10 – Emile Durkheim, *The division of labor in Society*, Trans by G Simpson, Free press, 1966.
- 11 – Farvar. N, *The careless Technology Ecology*, International Development, History press, N. y, 1972.
- 12 – Fedron., E., *Man and Nature*, (Moscow: progress Publishers, 1980).
- 13 – Frank Hearn, *Reason and Freedom In sociological Thought*, Allen & unwin, Winchester, U. S. A, 1985.
- 14 – Gerald. M, Meier & Robert. W. Baldwin, *Economic Development theory*, History policy, New York, 1975.
- 15 – H. Gardiner, *Egyption Grammar*, oxford, 1982.
- 16 – Hagen. E. H, *Limites to grsowth, keocons Adeer*. Internotional, Development Review, 1988.
- 17 – http://en.wikipedia.org/wiki/Environmental_justice.
- 18 – J. Bergman, “Zum Mythus von staat im alten Agyptien”, in H. Biezais (ed), *The Myth of the state* (Scripta Instituti. Donneriani Aboensis VI), Stockholm, 1972, pp. 80 – 102.
- 19 – Karl. Marx, *Economic and philosophic Foreignpub. House*, 1961.
- 20 – Kathryn M Mutz, Gary C Bryner, Douglas S Kenney, *Justice and Natrual Resources; Concepts, Strategies, and Applications*, Island Press, 2001.
- 21 – Lee, Camille: “Actualizing social justice; An exploratory case study of a public middle school”, University of Massachusetts Amherst, United States, 2010.
- 22 – Lenski Gerhard, *Power and Prvillege: Atheory of Social stratification*, Newyork, Me Graw, 1966.
- 23 – Lester, Eva Lorraine: *Proquest Dissertations And Theses 2011*”, Arizona State University, United States, 2011.

- 24 – Lopes–Jumphreys, Mayra: “Intergroup dialogue; An evaluation of a pedagogical model for teaching culture competence within a framework of social justice in social work programs”, City University York, United States, 2011.
- 25 – Luke Cole, Sheila Foster, From the Ground Up: Environmental Racism and the Rise of the Environmental Justice Movement, NYC Press, 2000.
- 26 – Lummus, Allan Craig: “Defining environmental justice; movement and the civil rights legacy”, University of Oregon, United States, 2002.
- 27 – M. Weber, the Theory of social and economic organization, Trans by, Henderson, A In addition, Parsons, Free press, 1974.
- 28 – Martines, Becky: “Linking transformative learning and social justice through the lens of racism”, University of La Verne, United States, 2010.
- 29 – Marx. Lari, Economic and political manuscripts international publishers, New York, 1964.
- 30 – Michael Allaby, Macmillan Dictionary of the Environment, London: Macmillan Press, 1983.
- 31 – Mitescu, Reagan, Emilie: “Examining the relationships among undergraduate teacher candidates’ experiences, perceptions and beliefs about teaching for social justice”, Boston College, United States, 2011.
- 32 – Office of Environmental justice, Justice, Annual Report, U. S. A., New York, 2012.
- 33 – Pak, Maylian Joan: Poverty, race and community organization; Social and environmental justice in Eugene, Oregon”, University of Oregon, United States, 2005.

- 34 – Penguin Dictionary of philosophy, edited by Thomas Mather perquim Book, 1997.
- 35 – Perry, Ernest B.: Integration, status and potential of environmental justice and the social impact assessment process in transportation development in Missouri”, University of Missouri, United States, 2003.
- 36 – Rich Anand, International Environmental Justice; A North – South Dimension, Ashgate Publishing, Ltd, 2004.
- 37 – Robert Clark, Power and Policy In the third world, Martin’s Press, New York, 1998.
- 38 – Robert Clark, power and policy In the third World, new York, U. S. A. 2 nd edition, 1982.
- 39 – Rosenbluth, Ana: “The interplay of environmental justice and environmental psychology in environmental conflicts; A case study of the La Farfana water sewage treatment plant and the Pudahuel community in Santiago, Chile”, University of Southern California, United States, 2009.
- 40 – Schnaiberg Allan, The Environment, (New York), Oxford Press, 1980.
- 41 – Skinner, Lara Renee: Is it just sustainability? The political–economy of urban sustainability, economic development and social justice”, University of Oregon, 2010.
- 42 – Steele, Janee Marie: Political ideology and its relationship to perceptions of social justice advocacy among members of the American Counseling Association (ACA)”, Western Michigan University, United States, 2010.
- 43 – Taibolt Parsons, The Social System, Free Press, New York, 1951.

- 44 – Thomas. V. pogge, world poverty and human rights cosmopolitan Responsibilities and reform, polity pres, combridge, 2002.
- 45 – V H Dale, M R English, Tools to Aid Environmental Decision Making, Springer, 1998
- 46 – Vic George, Wealth poverty and starvation, a world perspective, martin’s press, New York, 1988.
- 47 – Warrick, Cynthia Ann: “A theory of environmental justice success; When impacted communities are likely to prevail”, George Mason University, United States, 1999.
- 48 – Weber, Max,: Essays in sociology, H. H. Gerth and C. wright, Mills, New York: oxford university press, 1946.
- 49 – Wentwoth Larson, Sonya: “Adventure education and social justice; An investigation into the status and integration of social justice in the field of adventure education”, Arizona; Prescott College, United States, 2010.
- 50 – www.greenline.com.kw/journals/meshkat.doc

نبذة عن المؤلف:

- ١ - أستاذ علم الاجتماع البيئي ورئيس قسم العلوم الإنسانية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس.
- ٢ - حاصل على الدكتوراه من معهد البيئة - جامعة عين شمس ١٩٩٢م.
- ٣ - حاصل على الماجستير فى علم الاجتماع - معهد الدراسات والبحوث العربية ١٩٨٩م.
- ٤ - حاصل على الماجستير فى تنظيم المجتمع - جامعة حلوان ١٩٨٨م.
- ٥ - حاصل على دبلوم العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.
- ٦ - حاصل على دبلوم الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.
- ٧ - حاصل على دبلوم التنمية المستدامة - المركز الديموجرافى بالقاهرة بالتعاون مع الأمم المتحدة.
- ٨ - حاصل على دبلوم علم الاجتماع - معهد الدراسات والبحوث العربية.
- ٩ - له العديد من الكتب والمقالات فى مجال علم الاجتماع البيئى والتنمية المتواصلة والعديد من الأبحاث القومية عن سيناء والتنمية الريفية المتواصلة بجانب بحوث داخل المملكة العربية السعودية على المستوى القومى ممولة من مدينة الملك عبد العزيز عن مشكلات اجتماعية وبيئية.
- ١٠ - له مجموعة من المقالات فى مجال علم الاجتماع البيئى والسياسى فى بعض الصحف المصرية مثل الأهرام والأخبار والشروق.